المادة السابعة في معاهدة باريس لعام ١٨٥٦
وموقف الدول الأوربية الكبرى منها

م.د. احمد ناطق إبراهيم
كلية الآداب
جامعة بغداد

(**خلاصة البحث**)

كانت مسألة بقاء الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر موضوعاً مثيراً للجدل في الدبلوماسية الأوربية، فكان ما دُعي بـ "المسألة الشرقية" المتضمن مصير هذه الدولة ومناطقها المترامية الأطراف أحد أهم المواضيع في دبلوماسية القوى الأوربية الكبرى لذلك القرن(١)، فقد أثار موضوع السيطرة على الممتلكات العثمانية وحكومتها جدلاً حاداً، وأدت إلى صراعات بين القوى الأربعة (النمسا، بريطانيا، فرنسا، روسيا)(٢). وعكست نظرة الدول الأوربية السلبية للدولة العثمانية وضعاً أكثر صعوبة في أوضاعهما الداخلية، إذ امتاز وضعها منذ القرن الثامن عشر بـ (معارك خاسرة، كوارث مالية، فوضى إدارية، انتفاضات وثورات)، مما أعطى الدول الأوربية فرصة مواتية للتدخل والسيطرة على مقدرات البلاد ومصيرها(٣).

في الواقع، لقد صاحب عملية اقتطاع الدول الأوربية الكبرى لأجزاء واسعة من الدولة العثمانية لنفسها سواء أكان ذلك بالاستيلاء المباشر عليها، أم بتأسيس وأحداث كيانات سياسية مستقلة، أو ذات حكم ذاتي، منافسة حادة وشكوك عميقة بين المشاركين فيها، وبشكل عام اتفقت تلك الدول الأوربية على" مبدأ توازن القوى"، الذي كان بمثابة "الضمانة" لبقاء الدولة العثمانية(٤)، فلم يكن من المستساغ أن تحصل دولة بعينها على أراضٍ عثمانيةٍ أوسعٍ، أو نفوذ أكبر من الدول الأخرى(٥)، ففي ثلاثينيات القرن التاسع عشر اجتمعت روسيا وبريطانيا والنمسا ضد النفوذ الفرنسي المتنامي في مصر(٦)، ودخلت

بريطانيا وفرنسا وسردينيا في عام ١٨٥٤، الحرب إلى جانب الدولة العثمانية ضد روسيا بسبب مخاوفهم من النفوذ المتزايد لروسيا في البلقان(٧).

يهدف هذا البحث إلى دراسة أهمية المادة السابعة في معاهدة باريس في الثلاثين من آذار ١٨٥٦، واستجلاء الأهداف الرئيسة، التي دفعت كل من بريطانيا وفرنسا والنمسا إلى فرض "مبدأ الحفاظ على استقلال الدولة العثمانية" في مادة مستقلة ضمن بنود معاهدة السلام. ولتوضيح هذه الإشكالية المركزية تثار نقاط عدة: لماذا أصرت الدول الأوربية المنتصرة في حرب القرم (١٨٥٤- ١٨٥٦) على تضمين ذلك المبدأ في معاهدة السلام مع روسيا؟ أحقاً كان الهدف ضمان استقلال الدولة العثمانية؟ أم الحفاظ على مبدأ توازن القوى؟ كيف نظرت روسيا إلى ذلك المبدأ؟ ما أهمية معاهدة التحالف الثلاثي في الخامس عشر من نيسان ١٨٥٦، في ضمان المادة السابعة؟ والى أي مدى أثرت هذه المعاهدة في فرض شروط معاهدة باريس على روسيا؟ ما أسباب انهيار التحالف الثلاثي بعد عام ١٨٦٦؟ لماذا أخذت الدول الثلاث الكبرى (النمسا، فرنسا، بريطانيا) تتنصل من التزاماتها تجاه المادة السابعة؟ وأخيراً ما هو اثر ذلك التنصل في إلغاء روسيا لمبدأ حياد البحر الأسود الذي مثل حجر الزاوية في مبدأ توازن القوى؟

اثر المادة السابعة في فرض شروط معاهدة باريس ١٨٥٦، على روسيا

أن الضمانة العامة التي قدمتها الدول الموقعة على معاهدة باريس للحفاظ على وحدة الدولة العثمانية مسألة شديدة الأهمية، إذ كان الهدف منها تدويل "الضمانة" واستبدال التأثير الروسي في الدولة العثمانية بالتأثير الأوربي، لقد أكدت ديباجة المعاهدة على "سلامة واستقلال الإمبراطورية العثمانية"(٨) ولم تكتفِ الدول الأوربية بذلك، بل أفردت لذلك المبدأ مادة مستقلة بذاتها وهي المادة السابعة، التي أكدت بأن الدول الموقعة، تحترم وحدة الأراضي العثمانية وتعد أي خرقاً لهذه الوحدة، عملاً يوجب القيام بعمل عسكري ضده(٩)، وتضمنت المادة الخامسة عشر من المعاهدة نفسها بتدويل نهر الدانوب وتنطبق عليه القوانين الدولية(١٠)، وتحدثت المادة الثانية والعشرون

عن إماراتي الدانوب العثمانية ولاشيا ومولدافيا (رومانيا حاليا) بصفتهما تحت الضمانة العامة للدول الأوربية، كما منعت فرض أي حماية أجنبية، وكذلك حق التدخل في شؤونها الداخلية لأي من الدول الأوربية(١١)، ووضعت المادة الثامنة والعشرين إمارة صربيا تحت الضمانة العامة للدول الموقعة على المعاهدة(١٢)، ومنعت المادة التاسعة والعشرين أي تدخل عسكري فيها من دون الاتفاق المسبق بين الدول نفسها(١٣). ومن الواضح، بأن المواد المذكورة تضمنت كلمة "الضمانة" وان منع التدخلات الفردية، أو أي عمل آخر من شأنه الإخلال بوحدة الأراضي العثمانية جاء في الواقع لحماية الدولة العثمانية من الانهيار، وان الفقرة الثامنة في معاهدة باريس مهمة أيضا، إذ جاء فيها ما نصهُ(١٤):

"إذا ما حدث سوء فهم بين الباب العالي، وأحدى القوى أو أكثر، بما يهدد العلاقات بينهما فان الباب العالي وكل قوة من القوى يجب عليها قبل اللجوء للقوة إعطاء فرصة لجهود الوساطة لمنع حدوث ما لا يحمد عقباه"(١٥).

وبذلك لا يمكن لأي دولة مهاجمة الدولة العثمانية، أو التدخل في شؤونها من دون اللجوء أولاً للقوى الكبرى الموقعة للتشاور معها، وإذا ما حصل التدخل فسيعد شأناً دولياً يضر بمصلحة الدول كلها، وهو ما يتطلب تنفيذ شرط الضمانة المقدمة من قبلها، ومن الجدير بالذكر أيضاً فيما يتعلق بالمادة السابعة، هو إنها ليست مجرد التزام بمبدأ "الضمانة المشتركة" للدولة الموقعة فحسب، وإنما تعهدت كل قوة بموجبها بـ "ضمانة فردية" لوحدة الدولة العثمانية، وهذا شيء غير مألوف في التعهدات الدولية لأنها تضمنت صفة التشديد والتأكيد(١٦)، على "احترام استقلال الإمبراطورية العثمانية وسلامة أقاليمها".

"to respect the Independence and the Territorial Integrity of the Ottoman Empire"(17).

ومع ذلك ذكر المؤرخ البريطاني السير جيمس هيدلام مورلي، Sir James Headlam— Morley، بأن: "المادة السابعة في معاهدة باريس

قصدت ببساطة عدم وجود ضمانة تحافظ على وحدة الأراضي العثمانية، وإنما هي مجرد التزام بعدم السماح لأي من القوى الموقعة بتغيير شروط المعاهدة من دون موافقة الآخرين"[١٨]، إلا أننا كلما تأملنا وتفحصنا عبارات المادة نستنتج أكثر من مما ذهب إليه المؤرخ هيدلام مورلي، إذ أكدت المادة على مبدأ: "الضمانة العامة مع التقيد الصارم في المشاركة".

"Guarantee in common the strict observance of that engagement"[19].

في الواقع، لا نريد الخوض في سرد أسباب نشوب حرب القرم[٢٠]، إلا أن من أهم تلك الأسباب هو قلق الدول الأوربية الكبرى لاسيما (بريطانيا وفرنسا) من تصرف روسيا بفرضها سلسلة من المعاهدات على الدولة العثمانية نتيجة لانتصارها في حروب عدة، التي حصلت بموجبها على حق التدخل في الشأن العثماني لتعطي نفسها "صفة الحامي الوحيد للدولة العثمانية"[٢١]، فقد عُدَ التوسع الروسي على حساب الدولة العثمانية، الخطر الواضح على مبدأ توازن القوى، لذلك وجدت روسيا بأن القوتين الغربيتين(بريطانيا وفرنسا) اتفقتا لتشجعا الحكومة العثمانية على مقاومة روسيا والوقوف بوجهها، وذلك حينما حشدت قواتها عند الحدود العثمانية في أيار ١٨٥٣، وعرضت مطالبها على الحكومة العثمانية[٢٢]، التي كانت تشير إلى تلك النوايا المبيتة، ومن ثم قامت باجتياح الأراضي العثمانية في الثاني من تموز من العام نفسه، باحتلالها لإمارات الدانوب ولاشيا ومولدافيا[٢٣]، وحينما اندلعت الحرب ظلت القوتين الغربيتين تنظران إلى الأزمة على أنها مسألة توازن قوى، وعليه حولت أفكارهما إلى إجراءات تهدف إلى إضعاف الهيمنة الروسية على الدولة العثمانية[٢٤]، واتضح ذلك حينما هددت النمسا، روسيا بالدخول إلى جانب بريطانيا وفرنسا، وإعلان الحرب ضدها إذا لم توافق على شروط الحلفاء، في وقت لم يستطع التحالف اتخاذ موقف قادر على أرغام روسيا للموافقة على شروطه[٢٥].

ويمكن الاطلاع على أصول أو أسس المادة السابعة في معاهدة باريس من خلال بروتوكولات المؤتمرات، التي عقدت خلال حرب القرم بين القوى الأوربية والدولة العثمانية وروسيا، وبروتوكول مؤتمر باريس نفسه، إذ تبين أنها مرتبطة بمفهوم التوافق و"توازن القوى"، وأنها ظهرت لأول مرة في البروتوكول، الذي عقد في العاصمة النمساوية (فيينا) من قبل ممثلي الأربعة الكبار Big Four (بريطانيا وفرنسا والنمسا وروسيا) في التاسع من نيسان ١٨٥٤[٢٦]، أي بعد أسبوعين تقريبا من إعلان بريطانيا وفرنسا الحرب ضد روسيا[٢٧]، ومن خلال نص الوثيقة تتضح السياسية المشتركة لتلك القوى في مبدأ الحفاظ على الدولة العثمانية، وان ضمان هذا المبدأ يعدّ حجر الزاوية التي استندت عليها شروط معاهدة السلام مع روسيا، إذ جاء في نصها:

"تبقى سلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية شرطا لا غنى عنه في أي معاهدة للسلام بين الدول المتحاربة، وان الموقعين في أدناه اجمعوا للحصول على أفضل الضمانات التي من شأنها ربط وجود هذه الإمبراطورية بمبدأ التوازن العام في أوربا"(٢٨).

وبذلك مثلت الوثيقة المذكورة العمود الفقري لمبدأ الحفاظ على كيان الدولة العثمانية من خلال ربطها بـ "نظام توازن القوى الأوربية"، ففي منتصف عام ١٨٥٤ بدأت بريطانيا وفرنسا والنمسا العمل الحقيقي لتنفيذ بروتوكول التاسع من نيسان ١٨٥٤، الذي صيغَ على شكل " أربع ضمانات "، التي عرفت بالنقاط الأربع[٢٩]، ولما عرضت تلك النقاط لأول مرة على الأمير غورجاكوف Prince Gorchakov[٣٠]، كبير المفاوضين الروس في فيينا بتاريخ الثامن والعشرين من كانون ١٨٥٤[٣١]، توقف غورجاكوف عند النقطة الثالثة الخاصة بـ "إعادة النظر باتفاقية الثالث عشر من تموز ١٨٤١، الخاصة بمسألة مضيقي البسفور والدردنيل على أن يصب هذا التعديل لصالح توازن القوى في أوربا"[٣٢]، وأبدى استعداهُ للموافقة على مسألة "ربط الإمبراطورية العثمانية بتوازن القوى الأوربية" لكنه رفض الموافقة على ربط هذه المسألة بمبدأ إعلان حياد البحر الأسود[٣٣].

وحينما عقدت مفاوضات فيينا للسلام (آذار– حزيران ١٨٥٥)[٣٤]، قام دروين دي لويس Drouyn de Lhyss وزير الخارجية الفرنسي (تموز ١٨٥٢-ايار ١٨٥٥)[٣٥]، بدعوة الوفد العثماني لتقديم مقترح واضح ومحدد بمسألة ربط الدولة العثمانية بتوازن القوى الأوربية، وذلك في الجلسة الحادية عشر المنعقدة في التاسع عشر من نيسان ١٨٥٥[٣٦]، وعليه أعلن علي باشا وزير الخارجية العثماني (تشرين الثاني ١٨٥٤- أيار ١٨٥٦)[٣٧]، بأن المسألة يمكن أن تحل وفقاً للصيغة التالية:

"تعلن الإطراف المتعاقدة عن رغبتها بشكلٍ واضح بضم الإمبراطورية العثمانية إلى المحفل الأوربي، وتعد جزءاً لا يتجزأ من قانون ذلك المحفل، وأن تحترم استقلالها، وسلامة أراضيها الإقليمية كشرط أساسي في نظام توازن القوى الأوربية"(٣٨).

وافق ممثلو الدول من حيث المبدأ على هذا النص، ثم جرى تحويله إلى مسودة قرار في مادتين بناءاً على مقترح ممثلي فرنسا والنمسا ونصت مسودة المادة الأولى على:

"يؤكد المندوبون الساميون من جانبهم على انضمام الباب العالي إلى المحفل الأوربي الذي انشأ بموجب القانون الأوربي العام ويتعهدون بضمان استقلال وسلامة أراضي الإمبراطورية العثمانية، وذلك من خلال الالتزام الصارم وفقاً لمبدأ الضمانة العامة والنظر في أي عمل من شأنه أن يؤثر في استقلال [الدولة العثمانية] باعتبارها مسألة تهم كل القوى الأوربية"(٣٩).

وجاء نص مسودة المادة الثانية وفقاً للصيغة التالية:

"اذا نشب صراع بين حكومة الباب العالي وأحدى الدول المتعاقدة، فعندها يجب على الدول الأخرى التدخل لمنع اِندلاع حرب من خلال الوسائل السلمية"(٤٠).

اعترض غورجاكوف على تلك الصياغة، وقدم أخرى جديدة جاءت على النحو التالي **"ان اشتراك الباب العالي مهما للمحفل الأوربي على أن يكون تحت رعاية القانون الأوربي العام"**(٤١).

مهما يكن من أمر، فقد توقفت مفاوضات السلام في فيينا بسبب رفض روسيا الموافقة على تضمين معاهدة السلام المقترحة على مبدأ حياد البحر الأسود(٤٢)، وقبل اندلاع حرب القرم لم تكن الدولة العثمانية خاضعة للقانون الأوربي العام فحسب، بل انه لا يوجد دليل في معاهدة أوربية بان الدول الكبرى ألزمت نفسها بضمان استقلال الدولة العثمانية ووحدة أراضيها، أو أنهم اقترحوا إضفاء تلك الصفة عليها، وحينما عقد مؤتمر باريس للسلام (شباط- آذار ١٨٥٦)، اقترح الكونت واليوسكي Count Walewski، وزير الخارجية الفرنسي (أيار ١٨٥٥- تشرين الأول ١٨٦٠)(٤٣) ورئيس المؤتمر إلى أهمية تضمين المعاهدة لمسألة ربط الدولة العثمانية بمبدأ "نظام توازن القوى"، في مواد صريحة، كما أشار بان مسألة حياد البحر الأسود تقع في صميم ذلك المبدأ. وافق ممثلو الدول الأوربية في الرابع عشر من آذار ١٨٥٦، على المواد الخاصة بربط الدولة العثمانية بـ "نظام توازن القوى"، وأرسلت مسودة المواد إلى لجنة صياغة المعاهدة، فيما استمرت المفاوضات بشأن الفقرات الخاصة بإعلان حياد البحر الأسود، وفي الثامن عشر من الشهر نفسه أعادت اللجنة المواد المتفق عليها(٤٤)، وجاءت صياغتها في ثلاثة مواد وعلى النحو التالي:

المادة الأولى: "يعلن جلالة إمبراطور جميع الفرنسيين، وجلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلندة وجلالة إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا، وصاحب الجلالة ملك بروسيا، جلالة إمبراطور جميع الروس، وجلالة ملك سردينا، اعترافهم بمشاركة حكومة الباب العالي في منافع الاتفاق الأوربي، ويتعهد أصحاب الجلالة كل من جانبهِ باحترام استقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها، وذلك من خلال الالتزام الصارم، وفقاً للضمانة العامة، والنظر في إي عمل أو حدث من شأنه أن يؤثر على المصالح العامة"(٤٥).

المادة الثانية: " تعد الاتفاقيات والمعاهدات المبرمة، مع حكومة الباب العالي جزءاً من القانون الأوربي العام"(٤٦).

المادة الثالثة: "إذا ما حدث سوء فهم بين الباب العالي، وأحدى القوى أو أكثر، مما يهدد ذلك العلاقات بينهما فان الباب العالي وكل قوة من القوى يجب عليها قبل اللجوء للقوة إعطاء فرصة لجهود الوساطة لمنعِ حدوث ما لا يحمد عقباه"(٤٧).

ان الاختلاف الجوهري الوحيد بين هذه المسودة، وتلك الخاصة بمفاوضات فيينا للسلام هو ان اللجنة أضافت عبارة القانون الأوربي العام " le droit public Européen" كوصف للاتفاق الأوربي في مادة مستقلة، وفي السادس والعشرين من آذار ١٨٥٦، راجع ممثلو الدول الأوربية مسودة المواد المتعلقة بضمان استقلال الدولة العثمانية واجروا التعديل النهائي، وتضمن حذف المادة الثانية، كما جرى نقل المادة الأولى إلى النص الحالي للمادة السابعة في معاهدة باريس، التي وقعت في الثلاثين من آذار ١٨٥٦، مع إضافة عبارة " فوائد القانون والاتفاق الأوربي" avantages du droit public et concert Européens"، بدلاً من "منافع الاتفاق الأوربي"، avantages du concert Européen"، أما المادة الثالثة فقد جرى نقلها إلى النص الحالي للمادة الثامنة في معاهدة باريس(٤٨).

وبذلك جاءت المادة السابعة النحو التالي: "يعلن جلالة إمبراطور جميع الفرنسيين، وجلالة ملكة بريطانيا العظمى وايرلندة وجلالة إمبراطور النمسا وملك المجر وبوهيميا، وصاحب الجلالة ملك بروسيا، جلالة إمبراطور جميع الروس، وجلالة ملك سردينا، اعترافهم بمشاركة حكومة الباب العالي في فوائد القانون والاتفاق الأوربي، ويتعهد أصحاب الجلالة كل من جانبهِ باحترام استقلال الإمبراطورية العثمانية ووحدة أراضيها، وذلك من خلال الالتزام الصارم، وفقاً للضمانة العامة، والنظر في إي عمل أو حدث من شأنه أن يؤثر على المصالح العامة"(٤٩)

لم يصدق الحلفاء بأن قوة منفردة بعينها (روسيا) ستراعي مبدأ "الضمانة العامة" الذي شرع بموجب المادة السابعة، ولهذا كانوا مصرين لجعلها تفهم عن طريق استعمال القوة إذا تطلب الأمر ذلك، واقترحت الدول الثلاث (بريطانيا وفرنسا والنمسا) بأن تدعم معاً بالسلاح ذلك المبدأ، إذا ما حاولت قوة منفردة خرقها وهذا المقترح يضيف أهمية ومعنى حقيقي للضمانة العامة، لذا رأت حكومات هذه الدول ضرورة وضع ترتيبات فعالة لضمان المادة السابعة بقوة السلاح، وعليه دخلت الدول الثلاث مباشرة بعد التوقيع على معاهدة باريس للسلام في مفاوضات سرية في العاصمة الفرنسية، تمخضت في الخامس عشر نيسان ١٨٥٦، عن توقيع معاهدة التحالف الثلاثي، وأكدت ديباجة المعاهدة على: **"ان أي خرق لشروط المعاهدة المذكرة [معاهدة باريس للسلام] فان القوى الموقعة على المعاهدة الحالية تعده تهديداً لحالة الاستقرار والأمن"**(٥٠).

وبذلك ولدت معاهدة التحالف الثلاثي من رحم المادة السابعة بهدف تأكيد مبدأ الضمانات سواء أكانت فردية أَمْ جماعية مشتركة، و"الترتيب لعمل مشترك بين القوى الثلاث في حالة حدوث أي خرق لمعاهدة باريس السلام"، وهكذا جاءت هذه المعاهدة بمثابة الضمان الحقيقي للمادة السابعة، من الواضح أن الهدف العسكري للتحالف هو التأكيد على وضع الخطط البحرية والعسكرية مسبقاً بين فرنسا وبريطانيا والنمسا.

وحينما ظهرت معاهدة التحالف الثلاثي مصادفة استاءت الحكومة الروسية بشكل كبير ووصفت الموقف الفرنسي "بعدم الولاء" وخيانة للعلاقات بين الدولتين، وقال القيصر الكسندر الثاني Alexander II (١٨٥٥-١٨٨١) (٥١)، بأن المعاهدة " أهانة عظمى ودليل على عدم الثقة." أما العثمانيون فقد تلقوا الأنباء ببرود على الرغم من أنهم أكثر من أنتفع منها(٥٢).

لقد كانت روسيا بعد حرب القرم في وضع بحري ضعيف في البحر الأسود مقارنة بالدولة العثمانية، إذ فرضت عليهم الاتفاقية الروسية- العثمانية، الملحقة بمعاهدة باريس للسلام عدم بناء سفن حربية سواء أكان في البحر

الأسود أو عند مصبات الأنهار[٥٣]، ومن جانب آخر، سمحت الاتفاقية الملحقة بالمعاهدة نفسها، للدولة العثمانية فعل ذلك ليس في مضيق الدردنيل فحسب، بل في مضيق البسفور أيضاً[٥٤]، وقد بنت فعلاً بعد مدة وجيزة أسطولاً حربياً في البسفور، وهكذا يمكن للحكومة العثمانية أن تتصرف كمعتدية من خلال إرسال أسطولها للبحر الأسود طالما لديها القدرة على فعل ذلك، وقد أشار اللورد أبردين Lord Aberdeen[٥٥]، زعيم حزب المحافظين البريطاني لهذه النقطة متسائلاً خلال مناقشة البرلمان البريطاني لبنود معاهدة باريس بالقول: "إذا ما قامت تركيا بعمل عدائي ضد روسيا في البحر الأسود، فهل سيهب الحلفاء لمساعدة الأخيرة؟" وقد أجاب اللورد كولي Lord Cowley السفير البريطاني في باريس(١٨٥٢- ١٨٦٧)[٥٦]، في الخامس من أيار ١٨٥٦ قائلاً:

"لقد تمت مناقشة هذه النقطة في المؤتمر وتم الاتفاق على أن يكون القانون العام، بان أي طرف يخرق المعاهدة فسيهب الحلفاء لنجدة الطرف الذي يحتاج المساعدة فعلاً(٥٧).

والنقطة الأخرى التي أشار إليها اللورد كولي، هي أن الدول الأوربية الموقعة على المعاهدة تعد الضمانة المقدمة في المادة السابعة بنداً ملزماً لها وفعالاً، وفي هذا السياق لابد من القول بأن وجهة نظره مهمة ولها ثقلها الملموس ليس لأنه ممثل بريطانيا في المؤتمر وإنما لكونه عضو في اللجنة التي كتبت مسودة المعاهدة[٥٨].

لقد حاولت روسيا بعد أن قبلت بشروط معاهدة باريس وصادقت عليها، وضع العراقيل والصعوبات فيما يتعلق بالتفاصيل، إذ قامت قبل انسحابها من الأراضي العثمانية، التي احتلتها خلال حرب القرم بمحاولات للتنصل من تنفيذ شروط المعاهدة، فضلاً عن قيامها بإجراءات انتقامية، إذ دمرت ونسفت حصون ازميل Ismail، ورينى Reni (حاليا في أوكرانيا) قبل الانسحاب منهما، وقد انتقد اللورد كلارندون Lord Clarendon وزير الخارجية البريطانية (شباط ١٨٥٣-شباط ١٨٥٨)[٥٩]، ذلك التصرف، إلا أن واليوسكي وزير الخارجية الفرنسي، التمس للروس العذر، وذكر بان الوفد الروسي اخبر

الإمبراطور نابليون الثالث مسبقاً بذلك الإجراء، ولقد اخبر نابليون بدوره اللورد كليرندون عن ذلك، إلا أن الأخير نفى الخبر قالاً: "لو إني سمعت بذلك منه لقدمت احتجاجاً في المؤتمر"(٦٠).

وبحلول منتصف تموز ١٨٥٦، تم إجلاء آخر جندي بريطاني من شبه جزيرة القرم، وبعد أن أتم الأسطول البريطاني مهمته رَسا بهدوء في مضيق البسفور، وفي السابع والعشرين من الشهر نفسه تلقى الأدميرال اللورد ليون Lord Lyons، قائد الأسطول البريطاني برقية من شارلز وود Charles Wood، وزير البحرية البريطانية (آذار ١٨٥٥- شباط ١٨٥٨)(٦١)، ومما قال فيها: "لقد سمعنا بأن الروس ما زلوا يحتلون قارص، أرسل بعض السفن إلى البحر الأسود كي يرى الروس بأننا نحتل البحر الأسود حتى ينفذوا شروط السلام"، وعليه أرسل الأدميرال سفينتين حربيتين إلى البحر الأسود في رسالة تحدي واضحة للروس بان ميناء سيباستوبول الاستراتيجي مقابل قارص، وفي الحادي والثلاثين من تموز من العام نفسه احتلت بريطانيا ميناء سيباستوبول الروسي(٦٢). وبذلك اضطر الروس الانسحاب من قارص وتسليمها للعثمانيين في السادس من آب ١٨٥٦(٦٣).

وفضلاً عن ذلك، أخبرت الحكومة البريطانية نظيرتها النمساوية في الثاني عشر من آب ١٨٥٦، بأنها: "مستعدة تمام الاستعداد للتحرك وحدها ولن تخضع أبداً للتهور الروسي في خرق الالتزامات التي تعهدت بها". وبذلك انضمت النمسا للخط الذي انتهجته بريطانيا، إذ رفضت سحب قواتها من الأراضي العثمانية، وأعلنت بأن قواتها المتواجدة في إمارة مولدافيا ستبقى حتى تنفذ الحكومة الروسية جميع التزاماتها وفقاً لبنود معاهدة باريس للسلام(٦٤)، وهكذا اتحدت بريطانيا والنمسا عسكرياً ضد روسيا بينما رفضت فرنسا تسليط أي ضغط.

أثارت مسألة دخول السفن الحربية البريطانية للبحر الأسود، واحتلالها لميناء سيباستوبول امتعاض الحكومة الفرنسية، واخبر الكونت واليوسكي، اللورد كولي السفير البريطاني في باريس في بداية أيلول ١٨٥٦، قائلاً: "إن

حكومة بلاده تعرب استغرابها وأسفها لحادثة دخول الأسطول البريطاني للبحر الأسود". لذا طلب من السفير أن يقدم تفسيراً لهذا التصرف، وقد أجابه بالقول: "صحيح أن الحكومة البريطانية دخلت البحر الأسود من دون التشاور مع فرنسا، إلا انها أخبرت نظيرتها الفرنسية مباشرة وهذا ما لم تفعله الأخيرة حينما وافقت على العديد من التنازلات لروسيا"[٦٥]، وهكذا رمت بريطانيا الكرة في الملعب الفرنسي، وان التصرفات الفرنسية "الغير مسؤولة" لم تبقى أمام بريطانيا خياراً إلا اتخاذ إجراءاتها لضمان تنفيذ معاهدة ١٨٥٦، وفقاً لالتزامات المادة السابعة.

ومهما يكن من أمر، فقد اخبر اللورد بالمرستون Lord Palmrston، رئيس الوزراء البريطاني (١٨٥٥-١٨٦٥)[٦٦]، في الثاني عشر من آب ١٨٥٦، الكونت الروسي سربتوفتش Count Creptovich، عند وصوله إلى لندن بأنه من غير الممكن التغاضي عن أي حوادث خطيرة تقوم بها روسيا، وقد جاء هذا الموقف حينما رفض الروس الانسحاب من جزيرة سيربنتس Serpents، التي تقع للشرق من مداخل نهر الدانوب عند مصبه في البحر الأسود، وتنبع أهميتها من موقعها الاستراتيجي، إذ يمكن استخدامها في السيطرة على مدخل نهر الدانوب، وكانت روسيا استولت عليها منذ العام ١٨٢٩، حينما أُجبرَ العثمانيين على التنازل عنها بموجب معاهدة ادريانبول[٦٧]، ولكنها أعيدت للسيادة العثمانية بموجب معاهدة باريس ١٨٥٦، وأصبحت ضمن نظام الملاحة الدولية لنهر الدانوب[٦٨]، لذا كان على القوات الروسية الانسحاب منها، وقد وصلت سفينة حربية بريطانية للتأكد من الانسحاب[٦٩].

ومع ذلك لم تكن جزرة سيربنتس ب أهمية إقليم بسرابيا، الذي اشتمل على مناطق أوسع ومصالح أكبر للدول الأوربية، حيث يقع فيه دلتا نهر الدانوب، لذا حاول الروس بكل السبل المماطلة في تحديد الخط الذي سيتنازلون عنه وفقاً لخرائط عديدة، وبرزت صعوبات كثيرة حول مدينة بولجراد Bolgrad، وفقاً لخرائط فرنسية وأخرى روسية، وكانت مدينة أخرى تحمل

اسم نيو بولجراد New Bolgrad تقع إلى الجنوب من المدينة الأولى بمسافة عشرين ميلاً، لذا رغبت روسيا الاحتفاظ بالمدينة الثانية بحجة إنها مدينة روسية، مما سيسمح بإطلالة على دلتا الدانوب وهذا ما أرادت معاهدة باريس منعه، وقال بالمرستون بأن محاولة روسيا استبدال المدينة الجنوبية نيو بولجراد بالمدينة الشمالية، التي تحمل الاسم نفسه هي محاولة لا تجدر بدولة كبرى مثل روسيا، ولا يمكن لبريطانيا وفرنسا الخضوع لذلك الأمر لأن حينها ستعرض نفسها في المفاوضات للسخرية(٧٠).

لقد كان هناك توتر دبلوماسي، فقد رفض الروس الانسحاب من مدينة بولجراد، والنمساويين من إمارة مولدافيا العثمانية ، كما أصر البريطانيون على إبقاء أسطولهم في البحر الأسود، وعليه قدم واليوسكي وزير الخارجية الفرنسي مقترحات عدة لإرضاء بالمرستون فيما يتعلق بجزيرة سيربنتس ومدينة بولجرد، إلا أن بالمرستون لم يرفض مقترحات واليوسكي فحسب، بل عاتبه في رسالته المؤرخة العاشر من أيلول ١٨٥٦، التي جاء فيها قوله: "يجب عليكم الوقوف لجانب التحالف الثلاثي"، ومن جانب آخر، قررت النمسا التدخل بكل ثقلها إلى جانب بريطانيا فيما يتعلق بهاتين المنطقتين(٧١).

لقد بدا أن نهاية الطريق جاءت وليس هناك أي أمل للتوصل لحل توافقي بين بريطانيا والنمسا من جهة وروسيا من جهة أخرى، وفي مستهل عام ١٨٥٧، حدث الانفراج أخيراً، فقد لمس الكونت واليوسكي وجود المناخ الملائم للتفاوض، وأن كل الممثلين مستعدين لقرار جماعي لا لقرار غالبية فحسب، وأوضحت النمسا بأنها لن تحدد أي تاريخ معين لإخلائها للإمارات إذا ما انتهجت روسيا حيل جديدة وساند واليوسكي هذا الموقف بقوة، وعليه اجتمع المؤتمر في السادس من كانون الثاني عام ١٨٥٧، وحدد يوم الثلاثين من آذار من العام نفسه، لانسحاب الأسطول البريطاني من البحر الأسود وإخلاء النمسا لإمارة مولدافيا(٧٢)، وبذلك عاد دلتا الدانوب وجزيرة سيربنتس للسيادة العثمانية مرة أخرى، كما مُنِحَت مدينتا بولجراد الشمالية والجنوبية لإمارة مولدافيا العثمانية.

وهكذا لم يتم إجراء أي تغيير جوهري، ولا حتى ضمني على معاهدة باريس، إذ فرضت جميع الشروط بقوة التهديد استناداً على المادة السابعة، ومع ذلك لم يطالب العثمانيون بتفعيل مبدأ الضمانة، التي قدمتها القوى الكبرى نظراً لأن روسيا لم تخرق فعلياً المعاهدة أو تمس وحدة الدولة العثمانية بعد توقيع معاهدة السلام، وقد بدا واضحاً للعيان بأن فرنسا فشلت في العمل المشترك، وانها لم تكن أول من تنصل من التزاماتها وفقاً للمادة السابعة فحسب، بل أظهرت علامات لتواطئها مع روسيا، ومن جانب آخر أظهرت بريطانيا بإصرار رئيس وزرائها اللورد بالمرستون قدرتها خلال الأزمة على العمل منفردة لإجبار روسيا على الانصياع للمعاهدة، وشعرت النمسا بأنها تركت من دون دفاعات بعد انضمامها للمعاهدة الثلاثية[٧٣]، إلا أن اللورد كلارندون طمأن النمساويين، بأنه لا حاجة للذعر لان فرنسا لن تدخل حربا ضد النمسا قبل التأكد من المساعدة البريطانية، ولكن ما فكر به كلارندون هو المصالح البريطانية فقط، لان فرنسا قد تحتاج للدعم البريطاني إذا ما شنت حرباً على روسيا أو بروسيا، ولكن إذا ما أرادت محاربة النمسا فلن تحتاج لدعم بريطانيا. وقد تمنت روسيا أن تقوم فرنسا بمهاجمة النمسا، وقال غورجاكوف شامتاً بأن النمسا قد حفرت هاوية لها وستندم على اللحظة التي تخلت فيها عن روسيا، وقد أثبتت مجريات الأحداث اللاحقة صدق كلامهِ، ونظر الروس لبريطانيا بصفتها عدو واضح وصريح والنمسا صديق خائن لن تساعده مطلقاً في أي طارئ مستقبلي[٧٤].

ولعل من الجدير بالذكر هنا، خطاب اللورد كلارندون في البرلمان البريطاني بشأن مناقشة مستقبل السلام مع روسيا قوله: "إن بقاء السلام لا يعتمد على المعاهدة، وإنما على ما ستفعله روسيا"[٧٥]، وهذا فعلاً ما ثبت لاحقاً حينما أعلنت الحكومة الروسية في نهاية تشرين الأول ١٨٧٠، عزمها إبطال البنود المتعلقة بحياد البحر الأسود، وأبدت الدول الأوربية الكبرى عن تفهمها لهذا القرار وأعلنت عن استعدادها لمناقشة هذه المسألة، متنصلة من التزاماتها تجاه المادة السابعة، لاسيما أن الدولة الموقعة أجمعت على أن حياد البحر

الأسود يمثل العمود الفقري في مبدأ "نظام توازن القوى" الذي شرعت من أجله المادة السابعة كضمان لذلك المبدأ. وبذلك أسدل الستار على حالة السلام في هذه المنطقة من العالم، وأذنت ببدء مرحلة جديدة من تاريخها وبمعطيات روسية تدل على قوتها وعدم انكسارها كدولة كبرى لا يمكن أن تبقى مقيدة في أقاليمها.

تنصل الدول الأوربية الكبرى من التزامات المادة السابعة

إذا كان احد أهداف المادة السابعة في باريس مع نتيجتها معاهدة الخامس عشر من نيسان (التحالف الثلاثي)، هو زيادة قوة الدولة العثمانية أمام القوة الروسية، فقد نجحت تماماً حتى عقد مؤتمر لندن (كانون الثاني– آذار ١٨٧١)، الخاص بمناقشة بنود معاهدة باريس، إلا أن النتيجة الدبلوماسية للمعاهدة كانت عزل النمسا دون أمل في تغيير هذا الواقع، إذ اعتمد أمنها على تحالفها مع روسيا. ونظراً لمواقفها وما قامت به خلال حرب القرم بالوقوف إلى جانب الحلفاء، رفضت روسيا فكرة إعادة التحالف معها، وعليه اعتمدت روسيا سياسة التقارب مع فرنسا خلال السنوات السبع التي أعقبت حرب القرم، وكان الهدف هو تفريق المنتصرين، أما الغاية الأسمى فكانت تشجيع فرنسا للتنصل من التزاماتها بموجب المادة السابعة(٧٦)، ولكن هذا ما لم يكن نابليون الثالث مستعداً له إذا ما كان الثمن هو الصراع مع بريطانيا، فقد كان موضوع نزع السلاح البحري لروسيا في البحر الأسود في ذلك الوقت النقطة الأهم التي أصرت عليها الحكومة البريطانية بحيث عدتها "جوهر معاهدة باريس للسلام"(٧٧). والواقع، كان نابليون الثالث راغباً في دعم روسيا للخروج من مبدأ حياد البحر الأسود، ولكن حينما رفض البريطانيون الإذعان تخلى عن دعمه للروس.

لم يكن نابليون الثالث راغباً في التضحية بصداقته مع بريطانيا من اجل روسيا، إلا أن العكس صحيح مع النمسا، والسبب وراء إصراره إنهاء حرب القرم من دون إلحاق هزيمة مهينة لروسيا، انه كان مستعجلا لمتابعة خططه في ايطاليا ضد النمسا(٧٨)، أما روسيا فانها لن تنسى عدم وفاء النمسا للمساعدة التي

منحت لها في عام ١٨٤٩[٧٩]، وقد دعا هذا كله إلى تعاون فرنسي- روسي، وعلى هذا الأساس اجتمع القيصر الكسندر الثاني، بالأمير جروم بونابرت Jérôme Bonaparte (١٧٨٤- ١٨٦٠)، شقيق الإمبراطور نابليون الأول في أيلول ١٨٥٨، سراً في وراشو، وقد اقترح الثاني بان توافق روسيا على مهاجمة بروسيا إذا ما ساعدت النمسا في حالة اندلاع حرب فرنسية- نمساوية، وفي الثالث عشر من آذار ١٨٥٩، وقعت الدولتان معاهدة سرية، وعدت روسيا بموجبها بالوقوف على الحياد في الحرب المقبلة ضد النمسا[٨٠]، وهكذا دخل نابليون في حرب مع النمسا مما وضع حداً للتحالف الثلاثي، واحتفلت روسيا أيما احتفال نظراً لهزيمة النمسا أمام فرنسا في معركة سولفرينو Solferino في الرابع والعشرين من حزيران ١٨٥٩[٨١]، وبذلك انهار التحالف الثلاثي، ومع ذلك بقيت الالتزامات الفرنسية الفردية أو المشتركة مع بريطانيا تجاه ضمان سلامة وحدة أراضي الدولة العثمانية والمترتبة حسب المادة السابعة. وبعدها بسبعة سنوات جاءت هزيمة النمسا أمام بروسيا في معركة سادو Sadowa في الثالث من تموز ١٨٦٦[٨٢].

مثلت السنوات الممتدة ما بين حرب القرم ١٨٥٤- ١٨٥٦ والحرب الفرنسية- البروسية ١٨٧٠- ١٨٧١، حقبة من التغيرات الجذرية في التوازنات الدولية[٨٣]، إذ عُد حرب القرم نقطة تحول في تاريخ أوربا عامة، إذ أسست هذه الحرب لعلاقات وتحالفات جديدة بين الدول الأوربية استمرت لما بعد معاهدة باريس[٨٤]، إذ أنزلت الحرب مقام روسيا بوصفها دولة كبرى بعد أن فرضت الدول المنتصرة سلاماً مذلاً متمثلاً بنود معاهدة باريس[٨٥]، الذي كان من أهم بنودها اعتراف روسيا بحياد البحر الأسود وعدم بناءها لترسانة حربية فيه في المستقبل[٨٦]، وبذلك أصبحت معاهدة باريس أهم ما يشغل روسيا.

نظراً لتداعيات الأحداث الداخلية والخارجية لكل من فرنسا والنمسا، وهما العضوين الرئيسين في التحالف الثلاثي مع بريطانيا، الذين كانت التزاماتهم مشتركة تجاه المادة السابعة، لذا من الضروري، تسليط الضوء على

التطورات التي شهدتها هاتين الدولتين من أحداث خطيرة كادت تذهب باستقلالهما.

ولعل من أهم نتائج حرب القرم وتداعياتها الخطيرة على المسألة الشرقية، انها هيأت الظروف المواتية لصياغة خارطة أوربا الجديدة، التي تشكلت بموجب مقررات مؤتمر فيينا لعام ١٨١٥، وان انهيار التحالف بين روسيا والنمسا ترك اثراً كبيراً في تاريخ أوربا الوسطى وفي المشكلات القائمة بين هاتين القوتين(٨٧). وفي عبارة أخرى إن حرب القرم كانت لها ارتدادات عكسية على المسألة الشرقية، التي لم تعد موضوعاً مسيطراً على الساحة الدولية للأحداث، وذلك بعد أن ولدت من رحمها أحداث كبرى في أوربا الوسطى، إذ فتحت الطريق أمام الوحدتين الألمانية والإيطالية، وإعادة بناء إمبراطورية هابسبورغ في عام ١٨٦٧.

أولاً: تنصل النمسا- المجر وفرنسا

كانت النمسا منذ بداية القرن التاسع عشر من أهم القوى الداعمة لسياسة الحفاظ على الدولة العثمانية(٨٨)، ويعود ذلك إلى أن كِلْتاَ الدولتين كانت لديهما المصالح نفسها، لان لديهما قوميات وأقليات مختلفة معرضة لخطر الدسائس الخارجية، التي تمس وحدتهما، وكانت روسيا بالنسبة لهاتين الدولتين الخطر الحقيقي بصفتها القوة الكبرى المجارة والمصدرة للتفكك الداخلي، ونتيجة للتطورات التي شهدتها النمسا بعد عام ١٨٦٧، بتأسيس نظام الحكم الثنائي (النمسا- المجر) الذي نشأ بموجب تسوية "وفاق" (اوستلاخ Ausgleich) في تشرين الأول ١٨٦٧(٨٩)، خطت "إمبراطورية هابسبروغ" منهجاً جديداً في سياستها تجاه الدولة العثمانية، إذ أجبرت النمسا بترتيب سياستها الخارجية مع المجر، فبعد التاريخ المذكور مارست بودابست تأثيراً على مجريات السياسة الخارجية أكثر مما مارسته فيينا نفسها(٩٠).

كما أسلفنا، فقد كانت النمسا معزولة بشكل خطير ومعرضة لخطر روسي مستقبلي، لان السياسة النمساوية خلال حرب القرم تجاه روسيا أدت إلى عداوة الأخيرة، إذ عزت روسيا هزيمتها في حرب القرم إلى الموقف الذي

اتخذتهُ النمسا منها خلال مراحل الحرب[٩١]، لذا كان غضب روسيا من النمسا عظيماً مما أدى إلى انهيار "التحالف الرجعي"، الذي كان قائماً بين الدولتين، الذي وصل ذروته خلال إخماد الثورة المجرية لعام ١٨٤٩، ومن جانب آخر، كان المجريون يكنون للروس كراهية كبيرة[٩٢]، ويعود ذلك الموقف إلى السبب نفسه، أي إلى أحداث الثورة المجرية، إذ لن ينسى المجريون أو يغفروا لروسيا إرسال جيشها إلى جانب الجيش النمساوي في قمع ثورتهم[٩٣]، لذا يمكن القول بأن إعادة تنظيم إمبراطورية هابسبروغ صب في طبيعة الحال ضد مصلحة الدولة العثمانية، إذ رغب المجريون بسياسة فعالة وعدائية تجاه التوسع الروسي في البلقان، لكنها كانت في الوقت نفسه على حساب العثمانيين أيضاً.

ومن جانب آخر، يمكن وصف سياسة النمساوية الخارجية بأنها كانت حتى عام ١٨٦٧، حذرة من روسيا، إلا أنها أصبحت بعد الهزائم العسكرية المذلة في إيطاليا ووسط أوربا، بالغة الحذر، وعليه يمكن القول أن النمسا-المجر خرجت إلى حداً ما من المعادلة، وانها لم تعد مكترثة بالتزاماتها تجاه المادة السابعة.

أما فرنسا فانها حصلت على أهم وأكبر نفوذ في العاصمة العثمانية خلال الأعوام ١٨٥٦- ١٨٧٠[٩٤]، ومن دون شك أن حرب القرم جعلت من نابليون الثالث أعظم شخصية في أوربا، لاسيما أن فرنسا كانت تمتلك خلال تلك الحقبة أكبر جيش بري في القارة الأوربية[٩٥]. وعلى الرغم من أن نابليون الثالث قدم نفسه على انه راعٍ للحركات الانفصالية الموجودة في البلقان العثماني، التي كانت مصيريةً بالنسبة للحفاظ على وحدة وسلامة الدولة العثمانية، مما يعد تنصلاً واضحاً للالتزامات الفرنسية وفقا للمادة السابعة في معاهدة باريس، إلا أن ذلك الاهتمام تراجع بعد عام ١٨٦٠، فقد عدت أحداث البلقان موضوعاً ثانوياً في سياسة نابليون الثالث الخارجية مقارنةً بالتطورات الجارية في الأراضي الألمانية والايطالية[٩٦]، أو بالمقارنة بمسألة الإجهاز على تسوية فينا لعام ١٨١٥، بهدف تعديل الحدود الفرنسية[٩٧]، فضلاً عن ذلك، أخذ

السفراء الفرنسيين في اسطنبول بالعمل من أجل تقوية وتعزيز الدولة العثمانية[٩٨]، وهذا بالتأكيد كان له الأثر الإيجابي لدى الحكومة العثمانية.

على الرغم من اضطراب وتضارب السياسة الفرنسية خلال العقد السادس من القرن التاسع، إلا أن النفوذ الفرنسي تسيد المشهد السياسي في العاصمة العثمانية، ويبدو أن مصادر ذلك النفوذ يكمن في حقيقة أن قادة الإصلاح العثماني أعجبوا بالحضارة الفرنسية وفضلوا تبني النموذج الفرنسي في إعادة تنظيم الحكومة والإدارة في البلاد، لذلك تمتعت فرنسا بعد حرب القرم بأفضل موقع دبلوماسي في اسطنبول[٩٩]، بيد أن التغيير كان مفاجئاً جداً، ففي الخامس عشر من تموز عام ١٨٧٠، أعلنت فرنسا الحرب على بروسيا[١٠٠]، وفي الثاني من أيلول من العام نفسه، سحق الجيش الفرنسي في سيدان، واستسلمت الحكومة الفرنسية مع الإمبراطور نابليون الثالث[١٠١]. وهكذا فان التأثير الفرنسي أصبح هامشياً، ووقفت جانباً تجاه تطورات المسألة الشرقية، التي كان من المؤكد أن لا تبقى مخلصة لالتزاماتها تجاه المادة السابعة، وهذا يعني انه لم يبقى من أعضاء التحالف الثلاثي الداعم للمادة السابعة سوى بريطانيا، القوة البحرية الأكثر اهتماماً بمسألة الحفاظ على مبدأ حياد البحر الأسود.

ثانياً: التنصل البريطاني

كانت أهم مشكلة تواجه الحكومة العثمانية في خريف عام ١٨٧٠، بعد أن قررت روسيا إلغاء الفقرات الخاصة بحياد البحر الأسود في معاهدة باريس، هو كيفية الحصول على الدعم الخارجي، إذ لم يكن أمامها خيار سوى طرق باب الحكومة البريطانية، التي لم تكن في أفضل حالتها من الناحية الاقتصادية فحسب، بل والعسكرية كذلك، وهذا ما سوف نوضحه.

حينما قررت روسيا الخروج من مبدأ حياد البحر الأسود، فانها قدمت أدلة متعددة من أوساط بريطانية مختلفة تقول: بأن بالمرستون نفسه لم يتوقع بقاء مبدأ الضمانة في المادة السابعة إلى الأبد على شكل تحالف، أو معاهدة عامة، فهو من ذكر بخصوص الانتقادات التي سيقت لحكومته بسبب موافقتها

على مبدأ في المادة السابعة قائلاً: "مصالحنا وحدها هي الأبدية والثابتة"، فضلا عن ذلك، فقد ذكر بعد أقرار معاهدة باريس بالقول: "لا أتوقع أن تستمر إلى لأبد، أو حتى لأكثر من سنوات قليلة"، وذهب اللورد روسل Lord Russell[١٠٢]، عضو مجلس اللوردات البريطاني، لأبعد من ذلك حينما ألقى خطاباً في البرلمان في الخامس من أيار ١٨٥٦، قائلاً: "إذا ما وجدت معاهدة ما مضره لمصالح أي بلد، وكانت هناك وسائل واضحة لانتهاكها، فلا اعتقد بأن هناك بلد أوربي سيحافظ عليها"[١٠٣]، وهذا ما يؤكد استعداد بريطانيا للتنصل من التزاماتها تجاه المادة السابعة.

لكن وليم غلادستون William Gladstone[١٠٤]، الذي خلف بالمرستون في زعامة حزب الاحرار، قال: "ان شكوك بالمرستون تحددت بفقرات البحر الأسود فحسب، ولم يشمل بقوله وحدة الدولة العثمانية أو المعاهدة ككل"[١٠٥]، والحق أن ما ذكره غلادستون يجانب الواقع، لأنه حينما شرعت الدول الأوربية المادة السابعة كان الهدف منها ضمان استقلال الدولة العثمانية، وبذلك يتم الحفاظ مبدأ "توازن القوى" الذي كان على المحك بسبب تعاظم حجم وقوة الأسطول الروسي في البحر الأسود، لاسيما بعد تدميره للأسطول العثماني في معركة سينوب في الثلاثين من تشرين الثاني ١٨٥٣[١٠٦].

فضلا عن ذلك، فقد فكر بالمرستون بشكل مختلف تماماً، فقبيل توقيع معاهدة السلام قال صراحة: "حتى الآن ليس هناك أي من الشروط [النقاط الخمسة] ممكن أن تقبله روسيا لو انها قدمت لها قبل الحرب، لقد أجبرت بالقوة على الخضوع ولو أن السلاح لم يستخدم لما قبلت أبداً بها"، فضلا عن ذلك، طلب بالمرستون من وزير خارجيته في العاشر من تشرين الثاني ١٨٥٦، أن يخبر العثمانيين بأن روسيا ستقاتل لاسترداد ما خسرته خلال عقد من الزمن، وان على السلطان ترتيب بيته قبل ينفذ الوقت منه[١٠٧]. وعليه نستنتج، بأن بالمرستون آمن بشكل كامل بان القوة وحدها من أجبرت روسيا على قبول السلام، وبالقوة وحدها سيتمكن القيصر من التخلص من قيوده، ومع ذلك كان بالمرستون واثقاً من فعالية المادة السابعة في دفع الخطر الروسي عن الدولة

العثمانية، التي استندت بالأساس على التحالف الثلاثي، وإذا كان هذا ما اعتقده بالمرستون عند توقيعه للتحالف الثلاثي فبالتأكيد اعتمد هذا الاعتقاد على الالتزام الصارم لشركائه في التحالف الثلاثي الذي كان من أهم أهدافه إرغام روسيا بتنفيذ كامل بنود معاهدة السلام، ولكن تبقى الحقيقة هي أن كل القوى كان لديها مصالح مختلفة، ولهذا فمن غير الممكن أن تبقى الدول الأوربية مصرة على بقاء المادة السابعة إلى الأبد في مواجهة الإصرار الروسي.

وردت معلومات قبل اندلاع الحرب الفرنسية- البروسية ١٨٧٠، إلى كل من لندن واسطنبول مفادها بأن الحكومة الروسية ستقوم بحل نفسها من قيود الفقرات المتعلقة بالبحر الأسود، وإزاء هذا التطور الخطير على كيان الدولة العثمانية أبلغ علي باشا الصدر الأعظم، السير هنري إليوت Sir Henry Elliot، السفير البريطاني في اسطنبول (١٨٦٧- ١٨٧٧)[١٠٨]، في نهاية أيلول ١٨٧٠، قائلاً: "من المحال مناقشة موضوع فتح البحر الأسود أمام السفن الحربية"[١٠٩].

لقد علمت الحكومة البريطانية بأن روسيا ستقوم بإلغاء الشروط المتعلقة بحياد البحر الأسود، وان اللورد غرانفيل Lord Granville، وزير الخارجية البريطاني (تموز ١٨٧٠- شباط ١٨٧٤)[١١٠]، كان مدركاً لحقيقة أن روسيا أُهينت بشكل عميق بعد نهاية حرب القرم، بعد أن أُجبرت على الموافقة على الشروط التي فرضتها عليها القوى الأوربية المنتصرة، بمنعها من الاحتفاظ بقوتها البحرية في البحر الأسود، وحرمت من بناء قواعد بحرية، فقد أخبر غرانفيل، سفيره في اسطنبول السير إليوت في السادس من تشرين الأول ١٨٧٠، بالقول: "لا يستطيع أحد أن ينكر وجود رغبة روسية في إلغاء أو تعديل معاهدة عام ١٨٥٦". وفي رسالة أخرى للورد غرانفيل إلى إليوت مؤرخة في الثاني عشر من تشرين الأول ١٨٧٠ ذكر فيها: "أن روسيا ستحاول بشكل لا يقبل الشك تعديل معاهدة عام ١٨٥٦"، وفضلاً عن ذلك، أبرق إليوت إلى حكومته في الثاني عشر من الشهر نفسه، يخبرهم بأن سفير النمسا- المجر

في اسطنبول أكد له صحة التقارير عن تحشد القوات الروسية عند الحدود العثمانية(١١١).

وفي اللقاء الذي جمع بين غرانفيل، وموسورس باشا Pusurus Paşa، السفير العثماني في لندن (١٨٥٠- ١٨٨٥)(١١٢)، في الخامس من تشرين الأول ١٨٧٠، الذي ناقشا فيه تداعيات الحرب الفرنسية- البروسية، لاسيما أن التقارير والمعطيات باتت تؤكد حقيقة المساعي الروسية للتملص من الفقرات الخاصة بحياد البحر الأسود(١١٣)، بل أن وزير الخارجية البريطاني ذهب إلى أبعد من ذلك، إذ لم يستبعد إمكانية أن تستغل روسيا الوضع الراهن وتأمر قوتها بغزو الأراضي العثمانية، وعليه قال موسورس باشا لغرانفيل:

"إن رأي حكومة الباب العالي أن يتم إدخال التزام أولي أو تمهيدي بين هذا البلد [بريطانيا] والنمسا وإيطاليا يقضي بأنه في حال تم عقد مؤتمر [السلام الخاص بإنهاء الحرب الفرنسية- البروسية] فإنه لا يمكن لهذه القوى أن توافق على أي شيء يتعلق بهذه المسألة [أي تعديل الفقرات الخاصة بحياد البحر الأسود] إذا ما أثيرت أو تمت مناقشتها"(١١٤).

وإزاء ازدياد تواتر التقارير بحتمية إعلان روسيا للخروج من مبدأ حياد البحر الأسود، اجتمع علي باشا الصدر الأعظم (شباط ١٨٦٧- أيلول ١٨٧١)(١١٥)، بالسفير البريطاني إليوت في السابع عشر من تشرين الأول ١٨٧٠، وقد أوضح له بأن إشكالية الحكومة العثمانية تكمن في النقص الحاد الذي تعاينه الدولة العثمانية في الأموال والأسلحة على حد سواء، ومن الواضح أن علي باشا أراد الاطمئنان فيما إذا حدث هجوم روسي فهل سيكون بالإمكان الاعتماد على الدعم البريطاني(١١٦)، وحينما قدم إليوت إجابة غير مشجعة قائلاً: "أن بريطانيا العظمى ستحافظ على موقفها الحيادي، وان إرسال السلاح لن يتم، إلا إذا تخلت عن هذا الموقف". وهنا ذكره علي باشا بالمادة السابعة، وبمعاهدة التحالف الثلاثي وما على الحكومة البريطانية من التزامات تجاه الدولة العثمانية

قائلاً: " أن بريطانيا العظمى طرف في ضمانة مقدسة تحمي تركيا، وان الموضوع سيختلف لو أنها لم تكن كذلك"(١١٧).

لم يكن بوسع السفير البريطاني إلا التعاطف مع العثمانيين، لذا كتب إلى حكومته رسالة في اليوم نفسه، تحدث فيها عن الخطر الروسي الذي يتربص بالدولة العثمانية وضرورة دعمها، مؤكداً على النقص الذي تعانيه هذه الدولة في الأموال والأسلحة على حد سواء، كما أكَّد على أهمية الحفاظ على مبدأ حياد البحر الأسود، لأنه يمثل صمام الأمان في الدفاع عن الدولة العثمانية إذ قال: "إن حياد البحر الأسود هو الدعامة الأقوى والأكثر مصداقية من كل الضمانات التي قدمتها القوى الأوربية..." وقال أيضاً: "إن حكومة الباب العالي يمكنها التنازل عن أي شيء إلا هذه النقطة كونها الضمان الوحيد الذي لا يمكن الحصول عليه إلا منها"(١١٨).

في الواقع، لم يجد موقف إليوت الداعم لتنفيذ حكومته لالتزاماتها تجاه العثمانيين صدىً لدى أصحاب القرار في لندن، إذ علق اللورد غلادستون رئيس الوزراء البريطاني في رسالة له إلى وزير خارجيته اللورد غرانفيل، قائلاً:

"إن سياسة حرب القرم برمتها في الوقت الحاضر ليست موضع تقدير دولي، إن فكرة تدخل مسلح ثاني إلى جانب الأتراك بشكل منفرد أو مع حلفاء، هي فكرة تدعو للسخرية"(١١٩).

وهكذا أخذت الحكومة البريطانية بالتنصل من التزاماتها التي فرضت عليها بموجب المادة السابعة، وبررت قرارها بعدم تجهيز الدولة العثمانية بالأسلحة استناداً على ما كتبته وزارة الحربية البريطانية إلى نظيرتها وزارة الخارجية بنقص الأسلحة والذخائر في مشاجبها(١٢٠)، والحق أن التبرير البريطاني لا يمكن الركون إليه، فمما لاشك فيه أن بريطانيا هي القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية الأعظم في ذلك الوقت، وعليه لا يمكن التصديق بان قوة صناعية كبرى، لاسيما في صناعة الأسلحة أن تعاني مشاجبها نقصاً في التجهيزات العسكرية، فضلاً عن ذلك، أن بريطانيا لم تدخل حرباً منذ انتهاء

حرب القرم عام ١٨٥٦، الأمر الذي يؤكد وجود تكدس للأسلحة والذخائر في مشاجب وزارة الحربية البريطانية.

ومهما يكن من أمر، فقد استلمت الحكومة البريطانية المذكرة الروسية في التاسع من تشرين الثاني ١٨٧٠[١٢١]، حينما أخبرَ السفير الروسي في لندن البارون برونـاو Baron Brunnow، (١٨٥٨- ١٨٧٤)[١٢٢]، غرانفيل وزير الخارجية البريطاني بالقول "إن روسيا لن تعترف بعد الآن بالتزاماتها بموجب معاهدة باريس لعام ١٨٥٦"[١٢٣].

صحيح أن مجلس الوزراء البريطاني عقد اجتماعاً لمناقشة المذكرة الروسية[١٢٤]، وإنه صادق على ما جاء في الرسالة التي أعدها مسبقاً اللورد غرانفيل، إذ تضمنت "رفض الحكومة البريطانية الاعتراف أو التصرف وفقاً للإلغاء الروسي للمعاهدة"[١٢٥] إلا أن الرفض البريطاني لم يكن مطلقاً البتـه، إذ أعرب اللورد غرانفيل في الرسالة نفسها عن استعداد حكومته إذا ما تم التماسها وفقاً للأعراف الدبلوماسية وبشكل أصولي للنظر في المسألة بشكل جماعي مع القوى الموقعة الأخرى فيما إذا كانت شروط المعاهدة الآن تدعو للتعديل"[١٢٦]. وعليه لم يكن الرفض البريطاني للمذكرة الروسية عن مبدأ التزمت بـه بضمانة استقلال الدولة العثمانية ووحدة أراضيها، التي كانت معرضة للخطر في ظل التهديد الروسي ببناء قوتها البحرية في البحر الأسود، بل لأنها لم تحبذ "الأسلوب العنيف والغير شرعي" الذي تبنته روسيا.

وفي الواقع، كان رد الفعل البريطاني تجاه المذكرة الروسية متناقضاً، ويمكن تفسير ذلك بأن هدف غرانفيل يتمثل بربط مسألة خروج روسيا من مبدأ حياد البحر الأسود بالشأن الأوربي، وبأنه ليس من حق الحكومتين الروسية والعثمانية التوصل لأي اتفاق حول موضوع قرر في مؤتمر أوربي، ولتحقيق ذلك الهدف قررت الحكومة البريطانية أن لا تسمح لروسيا بما يمكنها الافتراض أن تتعامل مع المعاهدات الأوربية لوحدها دون الاتفاق مع القوى الأخرى الموقعة عليها، بعبارة أخرى، لم يكن غاية غرانفيل إلغاء الفقرات الخاصة بحياد البحر الأسود، بل أن يظهر رغبة شديدة في ذلك الاتجاه ليشجع

روسيا بمناقشة المسألة في مؤتمر أوربي، وبذلك استخدم الخطة نفسها مع الدولة العثمانية، إذ اقترح على موروس باشا السفير العثماني في لندن قائلاً:

"ينبغي على تركيا أن لا تخضع أبداً للمطالب والإدعاءات الروسية، وإذا ما فكرت حكومة إمبراطور روسيا بإبطال أي فقرة من معاهدة عام ١٨٥٦، فإن تركيا من جهتها ستبطل كل التزاماتها مع روسيا، [لكن على] تركيا أن تكون مستعدة تماماً للعواقب"[١٢٧].

كانت الحجة الرسمية للحكومة البريطانية في رفض المذكرة الروسية، ركزت على مبدأ قدسية المعاهدات الدولية[١٢٨]، إلا أن الموقف الحقيقي للحكومة البريطانية انكشف من خلال المراسلات الرسمية بين وليم غلادستون رئيس الوزراء البريطاني، الذي كان يرى ضرورة قيام بريطانيا باتخاذ ما يلزم للتنصل من التزام المادة السابعة، التي من شأنها إشعال فتيل الحرب مع روسيا[١٢٩]، ووزير خارجيته اللورد غرانفيل، الذي كان هو الأخر يعد العدة لحل بلاده من التزاماتها بموجب المادة السابعة، وما فرضته من واجبات أخلاقية وتاريخية، لاسيما بعد انهيار معاهدة التحالف الثلاثية بعد خروج كل من النمسا- المجر وفرنسا، بسبب هزائمهما العسكرية، وهو أسلفنا ذكره.

لم يكن لدى حكومة غلادستون نيته للتشبث بأي التزامات خارجية فحسب، بل أنها انتهجت سياسة النأي بالنفس عن المشاكل الخارجية، وعرفت تلك السياسة بالتاريخ البريطاني بـ "العزلة المجيدة"، فقد كان غلادستون من أكثر السياسيين البريطانيين التزاماً بهذا المبدأ، وكانت سياسته منصبة على الأمور الداخلية وحل إشكالية القضية الايرلندية[١٣٠].

ومهما يكن من أمر، فقد حاول بعض المؤرخين البريطانيين الدفاع عن موقف حكومته وقدم تبريراً لذلك التنصل مفاده: "إن الحكومة الروسية لم تعلن إلا عن نيتها بالتحرك فقط"[١٣١]، ومن أهم تلك التبريرات ما ساقه المؤرخ W. E. Mosse ، قائلاً:

"في الواقع لم نجد حتى الآن أي خرق للمعاهدة [أي المادة السابعة من معاهدة باريس]، وبما إن الحال أصبح هكذا، أحد الأطراف الموقعة [بريطانيا] هو الآن في موقف قد يصبح عليه من الصعب الحفاظ على تطبيق دقيق للشروط الواردة في المعاهدة الثانية [أي معاهدة التحالف الثلاثي] فإنه كان من الأفضل تأجيل النظر في الموضوع..."(١٣٢).

هذا هو التبرير البريطاني التاريخي، إلا أن معظم أعضاء مجلس الوزراء في حكومة غلادستون، كانوا في الواقع، ينتظرون أي فرصة للتنصل من التزام بلادهم بضمان تنفيذ روسيا لبنود معاهدة السلام في باريس، بعد أن ألزمت بريطانيا نفسها بذلك المبدأ بموجب المادة السابعة ومعاهدة التحالف الثلاثية، فقد وصف وزير البحرية البريطاني اللورد جون برايت John Bright (كانون الأول ١٨٦٨- كانون الأول ١٨٧٠)(١٣٣)، حرب القرم بأنها" أعظم وصمة عار في حكم الملكة [فكتوريا]"(١٣٤)، وهذا بالتأكيد ما ينطبق أيضاً على نتيجة الحرب: أي تحييد البحر الأسود الذي نظر اليه برايت على إنه غباء في أفضل الأحوال"(١٣٥)، ولقد شعر اللورد غرانفيل بالمثل، إذ كتب إلى اللورد غلادستون في العاشر من كانون الأول ١٨٧٠ قائلاً:

"أن ما يغص في فمي هي المعاهدة الثلاثية [أي معاهدة ١٥ نيسان] لقد كان من الغباء منا أن نبتدعها وندخل فيها، وها هي الآن تفرض علينا التزامات كبيرة لا يمكن الخلاص منها"(١٣٦).

لقد برر غرانفيل هذا الموقف بالإدعاء بأنه لا يصب فقط في مصلحة الدولة العثمانية فحسب، بل في مصلحة السلام الأوربي الذي يهم كل الدول الأوربية، لاسيما وانه لا يعرف "إلى أي حد يمكن لألمانيا أن تتستر أو تغض الطرف عن الانتهاك الروسي، وإلى أي حد يمكن أن ترضخ كل من فرنسا والنمسا- المجر" ولهذا فهل من الحكمة لحكومة بريطانيا أن تلقي بنفسها في أتون صراع آخر ضد روسيا"(١٣٧).

فضلاً عن ذلك، فقد اعتقد غلادستون وغرانفيل بان المادة السابعة هي فكرة فرنسية، وان حياد البحر الأسود، كان شرطاً مذلاً وشاقاً بالنسبة لروسيا(١٣٨)، وكان هناك سبب آخر وراء رغبة بريطانيا في التنصل من التزاماتها يمكن تلخيصه في حقيقة أن ألمانيا حكومة وشعباً كانا ضد بريطانيا، فحينما أعلنت فرنسا الحرب ضد بروسيا ناشدت الثانية، الحكومة البريطانية طلب المساعدة، أو وساطتها لوقف الهجوم الفرنسي، إلا أن بريطانيا فضلت البقاء في موقف المتفرج وقررت البقاء على الحياد، وتعالت صرخة خيبة أمل وامتعاض من جانب ألمانيا، وقال شعبها: "بأنه في حال تمت إبادتنا فان بريطانيا هي السبب"(١٣٩)، لذلك اعتقد غرانفيل بأن بسمارك ناقم، وربما يكفر في الانتقام بالوقوف ضد بريطانيا اعتماداً على دعم روسيا والولايات المتحدة، لاسيما بعد أن استلم تقارير تؤكد وجود اتفاقية مكتوبة بين بروسيا وروسيا تعهدت بموجبها الأولى بدعم الثانية في موضوع خروجها من مبدأ حياد البحر الأسود(١٤٠).

ولم تكن الحكومة البريطانية وحدها من تريد التنصل من التزاماتها تجاه الدولة العثمانية فقط، بل ان الملكة فكتوريا نفسها عملت جاهدة على ذلك الهدف من خلال حث حكومتها بانتهاج سياسة الحياد بتجنب المواجهة مع روسيا، والابتعاد عن لغة التصعيد، فقد حذرت في رسالة لها إلى وزير خارجيتها اللورد غرانفيل، في العشرين من تشرين الثاني ١٨٧٠ بالقول:

"إن القيام بأي عمل متهور قد يدخلنا في حرب من أجل قضية غير مقنعة، لأننا في الواقع نحمي الدولة المحمدية [الدولة العثمانية] مما قد يعرضنا للإهانة وحينها لن نستطيع التراجع بشرف"(١٤١).

فضلاً عن ذلك، أوصت الملكة في الرسالة نفسها بأن يتم تحذير الصحافة البريطانية التي كانت مناوئة للروس وان تأخذ العبرة مما حدث في فرنسا حينما حرضت الصحافة، الحكومة الفرنسية ودفعتها على اتخاذ قرار متهور بإعلان الحرب ضد بروسيا(١٤٢).

وعلى صعيد ذي صلة، كانت إمبراطورية النمسا- المجر، قلقة من التوسع الروسي، إلا انها كانت في وضع حرج وخطير لا تحسد عليه، فلقد كان اهتمامها الأول منصب على الأحداث وسط أوربا، وكانت تروم تسوية كل المواضيع التي سببت في اندلاع الحرب الفرنسية- البروسية، لذا لم ترغب هذه الإمبراطورية في التخلص من التزاماتهم تجاه الدولة العثمانية وعدم التشبث بالمادة السابعة من معاهدة باريس فحسب، بل وحتى من التحالف الثلاثي، إذ لم يكن بوسعها في هذه المرحلة الحرجة من تاريخها الدخول في حرب من أجل أي سبب كان، فليس من مصلحتها كسب عداء روسيا بسبب مسألة البحر الأسود، لاسيما أن بروسيا وروسيا تدعمان بعضهما البعض بشكل كامل وان عداء أحدهما يعني العداء مع الأخرى، وعليه توصلت فيينا لقرار يقضي بمحاكاة ما تقوم به بريطانيا وإتباع خطاها، وقد أعرب الكونت أبوني Count Apponyi سفير النمسا- المجر في لندن للورد غرانفيل عن هذا المسار قائلاً: "نحن مستعدون لإتباع انكلترا في كل ما ترغب في فعله"(١٤٣)، بعبارة أخرى أن النمسا- المجر كانت مستعدة للمخاطرة بدخول حرب من اجل ضمان تنفيذ روسيا لبنود معاهدة باريس، وتبرُ بالتزامات المادة السابعة شريطة أن تتبني الحكومة البريطانية سياسة صارمة تجاه روسيا وحينها يمكن أن تعتمد على دعم النمسا- المجر، إذ ليس من الحكمة أن تتصدى النمسا- المجر لروسيا لوحدها رغم أوضاعها الحرجة التي هي عليها في الوقت الذي ترى فيه دول أخرى موقعة على معاهدة باريس حثت بالتزامات المادة السابعة.

على الرغم من الشكوك المشتركة للحكومتين البريطانية والنمسا- المجر تجاه السياسة الروسية، إلا أن هاتين الحكومتين لم تتعاونا من دون حدوث اعتراضات متبادلة بين الطرفين، ففي مستهل الأزمة المتعلقة بمسألة خروج روسيا من مبدأ حياد البحر الأسود اعترض الكونت فريدريك فرديناند Friedrich Ferdinand، وزير خارجية النمسا- المجر(كانون الأول ١٨٦٧- تشرين الثاني ١٨٧١)(١٤٤)، على عقد مؤتمر أوربي يناقش مسألة خروج روسيا من مبدأ حياد البحر الأسود، وحينما تم الاتفاق على عقده، اقترح

فرديناند عقد مباحثات تمهيدية للقوى الموقعة على معاهدة باريس (بريطانيا، النمسا- المجر، إيطاليا، الدولة العثمانية) من خلال سفرائها في العاصمة اسطنبول من أجل الاتفاق على سياسة موحدة[١٤٥]، إلا أن الحكومة البريطانية رفضت المقترح، وأصر غرانفيل على دخول القوى للمؤتمر من دون اتفاقات مسبقة[١٤٦]. ومع ذلك لم يغلق الباب نهائياً بوجه الاتفاق العام على الأهداف التي يجب مراعاتها بشكل ثابت ومستقر وتحت غطاء هذا الموقف المرن ناقضت الحكومة البريطانية نفسها، وتباحثت سراً مع اسطنبول وفيينا قبل انعقاد المؤتمر بهدف ضمان موافقتهما على فكرة "مبدأ قدسية المعاهدات"[١٤٧].

في الواقع لم يقتنع أي من الطرفين البريطاني والنمسا- المجر بموقف الأخر، إذ اتهم أحدهما الآخر بالضعف أمام روسيا وهذا واضح خلال الحديث الذي دار بين غرانفيل والكونت أبوني سفير النمسا- المجر في لندن، إذ تحدث الأول بنبرة المتعجب لرد فعل إمبراطورية النمسا- المجر غير المكترثة تجاه قرار روسيا في الخروج من مبدأ حياد البحر الأسود على الرغم من التزاماتهم وفقا للمادة السابعة وعليه أجابه الثاني قائلاً:

"بما إننا نقع ما بين روسيا وألمانيا، فضلا عن وجود عنصر سلافي متأجج على حدودنا الجنوبية فنحن مجبرون على أن نكون حذرين جداً وعلى الرغم من كل ذلك، نحن على أتم الاستعداد لتبني موقف صارم إذ ما تأكدنا بأننا سنحظى بدعم قوي وثابت"[١٤٨].

كانت الدولة العثمانية، حالها كحال إمبراطورية النمسا- المجر غير مقتنعة بالموقف البريطاني، فحينما جرت مباحثات بين علي باشا الصدر الأعظم، وإليوت السفير البريطاني في اسطنبول في السابع والعشرين من تشرين الثاني ١٨٧٠، اشتكى الأول من تغاضي البريطانيين عن خطر إلغاء روسيا للفقرات الخاصة بحياد البحر الأسود، وذكره بالالتزامات البريطانية وفق المادة السابعة من معاهدة باريس، ومعاهدة التحالف الثلاثية التي بموجبها وعدت بريطانيا وفرنسا والنمسا بحماية وحدة واستقرار الدولة العثمانية[١٤٩]،

اعترف السفير البريطاني بان حكومة بلاده تفكر في إلغاء المعاهدة الثلاثية لاسيما بعد التطورات التي شهدتهما كل من فرنسا والنمسا- المجر. وفي الواقع لقد نظرت الحكومة العثمانية إلى مبدأ حياد البحر الأسود والمعاهدة الثلاثية بصفتهما ضمانات أمينة، ومن الواضح أن خسارة إحدى الضمانتين خسارة للأخرى أيضاً، لذا رفض علي باشا المقترح(١٥٠)، لأنه يمثل تنصلاً واضحاً للالتزامات البريطانية وفقاً للمادة السابعة، محذراً في الوقت نفسه" من النتائج الكارثية لهكذا تحرك على المصالح البريطانية وعلى أوضاع في المنطقة، لأنه سينظر لبريطانيا بأنها لا تعر اهتماماً كبيراً لموضوع وحدة وسلامة الأراضي العثمانية كما كانت في السابق"(١٥١)

وعليه استنتجت الحكومة البريطانية أن أفضل حل يمكن انتهاجه يتلخص في "إعادة سيادة القيصر الروسي لحقوقه السيادية في البحر الأسود بأسلوب يرضي السلطان العثماني مع الحفاظ على بقية شروط معاهدة باريس"(١٥٢). ومن الواضح أن هذا القرار سببه الإصرار العثماني على تنفيذ كل الأطراف لاسيما بريطانيا على الإيفاء بالتزاماتهم.

مهما يكن من أمر، فقد أرسل علي باشا في الحادي والعشرين من كانون الأول ١٨٧٠، تعليمات إلى موروس باشا ممثل الحكومة العثمانية في مؤتمر لندن الخاص بمناقشة بنود معاهدة باريس جاء فيها "أن الحكومة تفضل رؤية بقاء مبدأ حياد البحر الأسود، ولكن هذا ما لا يمكن تحقيقه نظراً للإصرار الروسي على عدم حدوث ذلك"(١٥٣)، ولعل أهم ما جاء في رسالة علي باشا القناعة التي وصلت إليها الحكومة العثمانية بخطورة الاعتماد على دعم الحلفاء، لاسيما بريطانيا، التي قررت التنصل من التزاماتها وفقاً للمادة السابعة إذ قال:

"لقد برهنت لنا سير الأحداث بأن الحلفاء الأقوياء [بريطانيا] أصبحوا نصف حماة... وعليه فإن الحكومة العثمانية ستقبل بإلغاء حياد البحر الأسود بشروط تحريرها من أي التزامات دولية مرتبطة بغلق البسفور والدردنيل، وان تحتفظ لنفسها حق فتحهما أو غلقهما بوجه السفن الحربية العائدة للقوى الأخرى

بحسب ما تمليه ضرورات الأمن وبذلك فليس من حق أي حكومة أجنبية أن تطالب بأي استثناء تحت أي ظرف"[١٥٤].

عقد مؤتمر لندن في السابع عشر كانون الثاني ١٨٧١[١٥٥]، وشاركت فيه القوى الموقعة على معاهدة باريس للسلام ١٨٥٦، وقد مثلها سفراؤها في لندن[١٥٦]، وافتتح اللورد غرانفيل الذي اختير رئيساً للمؤتمر أولى الجلسات وأكد على أن اجتماع ممثلي القوى الأوربية هنا من أجل "مناقشة المقترحات الروسية المتعلقة بشروط معاهدة عام ١٨٥٦، ذات الصلة بموضوع حياد البحر الأسود، وان النقاش سيكون حراً ومن دون توصيات مسبقة"[١٥٧]. ومع أن الجلسة الأولى لم ينتج عنها أي حل، إلا إنه تم التوقيع على بروتوكول يفضي إلى إنه "لا يمكن لأي قوة أن تحرر نفسها من الالتزامات أو تعديل الشروط ما لم توافق بقية القوى الموقعة من خلال اتفاقية ودية"[١٥٨].

وفيما يتعلق بتعويض العثمانيين عن إلغاء مبدأ حياد البحر الأسود اقترح اللورد غرانفيل بان: "يحتفظ جلالة السلطان بحق فتح المضائق [البسفور والدردنيل] وقت السلم بصفته الاستثناء المؤقت في حالة رأى ضرورة تدعو لوجود السفن الحربية للقوى غير النهرية..."[١٥٩]، ومن الواضح أن بريطانيا أرادت حرمان الدولة العثمانية من فرضيه الاستعانة بروسيا كونها من الدول التي لديها انهار تصب في البحر الأسود، فقد نظر الممثل العثماني لهكذا مقترح بعين الغضب وعدم الموافقة، إذ عارض بشدة عبارة "القوى غير النهرية" وإبدالها بعبارة "القوى الصديقة أو الحليفة"[١٦٠]. ويبدو أن إصرار العثمانيين على التعديل فيه من الدلائل التي تؤكد "فض العثمانيين أيدهم من الدعم البريطاني"، وفتح صفحة جديدة في العلاقات العثمانية- الروسية، فقد اعتقدت الحكومة العثمانية بأن الصياغة البريطانية للمسودة ستجعل روسيا تشعر بأنها في موقف شك وريبة أكثر من بقية القوى الأخرى، لذا لم يعده العثمانيون في مصلحتهم، وفضلاً عن ذلك فقد فضل العثمانيون كلمتي "صديقة" أو "حليفة" بدلاً من "غير نهرية" لأن اعتقد بأنه ليس من الحكمة أن يتم حرمانه من حق دعوة الأسطول الروسي إذا ما هدد من قبل قوة أخرى[١٦١].

وهذا دليل آخر يثبت شكوك العثمانيين بحلفائهم الغربيين ولاسيما بريطانيا التي تنصلت من التزاماتها وفقاً للمادة السابعة.

وعليه وتحت إصرار الممثل العثماني على التعديل اضطر ممثلو القوى في مؤتمر لندن بإنهاء المشكلة، ونصت الفقرة الثانية من معاهدة لندن الموقعة في الثالث عشر من آذار ١٨٧١، على ما يلي "ان مبدأ غلق المضائق وفقاً لما أسست له معاهدة باريس الموقعة في الثلاثين من آذار ١٨٥٦، سيبقى سارياً وسيتم الحفاظ عليه، ومن حق السلطان فتح المضائق وقت السلم لسفن الحرب الصديقة والحليفة في حال رأى الباب العالي بأنه من الضروري دعوتها لضمان تطبيق بنود معاهدة الثلاثين من آذار ١٨٥٦"(١٦٢).

في التحليل النهائي يمكن القول، أن من أهم نتائج مسألة البحر الأسود، هو تغيير موقف الحكومة العثمانية من الحكومة البريطانية ومصالحها، بسبب تقاعس الأخيرة في الدفاع عن سلامة الدولة العثمانية، لقد أدرك العثمانيون بان حلفاءهم هجروهم لاسيما بريطانيا، وبدءوا يشكون فيهم ولهذا أصروا على إبدال عبارة "غير نهرية" بـ "صديقة أو حليفة" مما سيمكنهم من الاستفادة من الدعم الروسي في حال تعرضوا للخيانة من قبل الدول الأخرى، التي سبق ان تنصلت من تعهداتها، لذا سعت الحكومة العثمانية للبحث عن علاقات جيدة مع روسيا، كما اثبت التجربة للحكومة العثمانية بأنه يجب عليها أن تكون أكثر حذرة، في توقيع المعاهدات والاتفاقيات.

فضلاً عن ذلك، أظهرت الأحداث بأنه حينما أقدمت روسيا على إنكار مبدأ حياد البحر الأسود، فإنها استندت على خرق الحكومات الأوربية، لاسيما بريطانيا لبنود معاهدة باريس ١٨٥٦، وبأنها لم تعد مكترثة بالتزامات المادة السابعة، وهنا يمكن أن نستدل بنقطتين.

أولاً: قبل أن تعلن روسيا نيتها في إنكار الفقرات الخاصة بحياد البحر الأسود، كانت الحكومة البريطانية على إطلاع مسبق بشأن النية الروسية في إبطال تلك الفقرات، وأخبرت الحكومة البريطانية نظريتها العثمانية بأنه في حالة اندلاع حرب روسية- عثمانية فإنها ستكون على الحياد، ولن يكون

بالإمكان الاعتماد على المساندة البريطانية، وقد برر بريطانيا حيادها على أساس أن فرنسا كانت بلا حول ولا قوة وان روسيا كانت عدائية، وان بروسيا حكومة وشعباً كانت ضدها، ومساندة للخطوة الروسية، وان النمسا- المجر لم تكن ترغب في القيام بأي تحرك. بالطبع أحدثت الحرب الفرنسية- البروسية تغيراً في توازن القوى في أوربا، ولكن ألم يكن اللورد غرانفيل وزير الخارجية البريطاني، من أخبر مجلس اللوردات بالقول "أنا لم نعد حياد البحر الأسود جزءا حيوياً من معاهدة ١٨٥٦، أو من مبدأ توازن القوى" الذي شرعت من اجله المادة السابعة، وقال أيضاً "لقد أعطينا أهمية كبيرة لذلك الشرط [حياد البحر الأسود] في تلك المدة [١٨٥٦] وفقاً لظروف المرحلة، لأنه لم يكن لديها في تلك الحقبة أي زورق حربي يمكن أن نقول إنه لها، واليوم الأمور مختلفة تماماً لأن تركيا تمتلك الآن واحداً من أقوى الأساطيل في العالم [!]"[١٦٣].

الحق، أن كلام غرانفيل لا يتوافق مع الحقائق التاريخية. أو لم تكن الجيوش العثمانية في وضع سيء للغاية عام ١٨٧٠، أولم تكن غير مجهزة تجهيزاً حديثاً، ولم تصرف مستحقات منتسبيها؟ وإذا كانت الجيوش العثمانية في وضع الجهوزية، وان بإمكان الحكومة العثمانية رفض المذكرة الروسية، إذاً لماذا ناشد علي باشا الصدر الأعظم، الحكومة البريطانية أن تمده بالسلاح والمال؟ لقد كانت حاجة الدولة العثمانية لجيش قوي لا إلى أسطول لرد الهجوم الروسي المحتمل عبر إماراتي الدانوب، والى دعم الحكومة البريطانية التي كانت ملزمة من الناحيتين القانونية والأخلاقية، ونضيف إلى ذلك حقيقة مفادها، أن الحكومة البريطانية اتهمت النمسا- المجر بعدم الرغبة في التحرك، ولكن ألم تخبر حكومة النمسا- المجر نظيرتهما البريطانية" بأننا مستعدون للحاق ببريطانيا أينما تريدنا" ألم تكن النمسا- المجر من أعلنت بأنه "في حال كانت الحكومة ميالة لإظهار قوتها، فيمكنها الاعتماد كلياً على النمسا- المجر".

ثانياً: لقد تظاهرت الحكومة البريطانية بـ "احترام" معاهدة باريس ١٨٥٦، وسواء أكانت روسيا قد أساءت التصرف بطلبها التعديل أم لا، لكن ألم تكن الحكومة البريطانية نفسها مستعدة لمساعدة روسيا في إبطال المعاهدة؟ ألم

يكن غلادستون هو من قال: " يجب التخلي عن حياد البحر الأسود"[١٦٤] !، الذي عد حجر الزاوية في مبدأ "توازن القوى"، أولم تكن الحكومة البريطانية هي صاحبة المبادرة في دخول المؤتمر من دون قرارات مسبقة، مما حرم العثمانيين من أي تنسيق مع حلفائه الآخرين (النمسا- المجر، فرنسا)!.

لقد أثبتت البحث، بان نظرية حرص بريطانيا على وحدة واستقلال الدولة الثمانية وفقاً للمادة السابعة محض أوهام، وان الشيء الوحيد الذي أثار قلق البريطانيين هو تدمير الأسطول العثماني في سينوب من قبل الأسطول الروسي، الأمر الذي عدته بريطانيا تعكيراً "لصفو ميزان القوى" في أوربا، وحينما دخلت بريطانيا في التزام المادة السابعة لم يكن ذلك من اجل الدفاع عن الدولة العثمانية، وإنما أرادت إبعاد روسيا عن طرق مواصلتها في البحر المتوسط، ولكن بعد عام ١٨٦٦، انتهجت بريطانيا سياسة العزلة المجيدة، واخذ الموقف البريطاني بالتغيير، لاسيما بعد الحرب الفرنسية- البروسية، فقد ضعفت فرنسا وتراجعت مكانتها بشكل كبير بعد هزيمتهما أمام بروسيا، وبدا بان بروسيا وروسيا على وفاق تام، ولهذا أعلنت بريطانيا عن نيتها في إلغاء معاهدة التحالف الثلاثي، وحينما طلبت الدولة العثمانية دعماً عسكرياً ومادياً من بريطانيا وفقاً للمادة السابعة في حالة حصل هجوم روسي عليها، تخلت بريطانيا عن مبدأ الدفاع عن وحدة الدولة العثمانية، لأنها اعتقدت بان هكذا قضية محفوفة بالمخاطر وتنصلت عن التزاماتها، وهنا لا بد من القول أن بريطانيا أجبرت على اتخاذ ذلك الموقف، لان ألمانيا برزت كقوة كبرى، ولان فرنسا أصبح بلا حول ولا قوة بعد هزمتها في سيدان، وبسبب التقارب الروسي- البروسي.

الهوامش:

(١) نغم عبد الهادي مهدي حسن، مضيقا البسفور والدردنيل في الدبلوماسية الأوربية ١٨٥٣- ١٨٧١ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، ٢٠١٣، ص ص ٣٠، ٣٨.

(2)M. S. Anderson, The Eastern Question 1774- 1923 A Study in International Relations, (London , 1970), PP. XII- XVIII .

(3)B. Jelavich, The Ottoman Empire the Great Powers and the Straits Question 1870-1887, (Indiana University Press, 1973), P. 3.

(4)J. C. Hurewitz, "Russia and the Turkish Straits: A Revolution of the Origins of the Problem " , World Politics, Vol. 14, No. 4, (Jul., 1962), P. 609 ؛

(5)F. E. Bailey, British Policy and The Turkish Reform Movement A Study in Anglo – Turkish Relating 1826-1853, (New York, 1970), P. 53 .

(6) Sir Charles Webster, The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841. Britain the Liberal Movement and The Eastern Question, Vol. 2, (London, 1951), PP. 649- 50.

(٧) هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦ ، (بغداد، ١٩٩٠) ص ١٩٠؛

(8)V. J. Puryear, England, Russia, and, the Straits Question 1844-1856, (London 1965), P. 312.

(9) Harold Temperley, "The Treaty of Paris of 1856 and its Execution", Journal of Modern History, Vol. IV, No.4, Part. II, (Dec.,1932), P.523; Integrity and Independence of Ottoman Empire, GENERAL TREATY of Peace between Great Britain, Austria, France, Prussia, Russia, Sardinia, and Turkey. Signed at Paris, 30th March, 1856. Ratifications exchanged at Paris, 27th April, 1856, Key Treaties for the Great Powers 1814-1914, Selected and Edited by Michael Hurst, Vol. 1, 1814-1870, (Oxford University Press , 1970), Doc. No. 61, P. 317. (K. T. G. P وسنرمز للكتاب بـــ .)

(10) Ibid., P. Admission of the Sublime Porte into the European System. Guarantee of Independence of Ottoman Empire, Doc. No. 61, P. 320.

(11) Ibid., Free Navigation of the Danube. Doc. No. 61, P. 322.

(12) Ibid., Guarantee of Privileges and Immunities of Wallachia and Moldavia. Doc. No. 61, P. 324.

(13) Ibid., Rights and Immunities of Servia guaranteed by Contracting Powers. Doc. No. 61, P. 326.

(14) Ibid. Right of Garrison of Sublime Porte maintained. Non-intervention by force of Arms in Servia. Doc. No. 61, P. 326.

(15) Temperley, OP. Cit., P.523.

(16) Quoted in Ibid.,P.524; K. T. G. P., Mediation in event of Misunderstanding between the Sublime Porte and one or more of the Contracting Powers, Doc. No. 61, P. 320.

(17) Temperley, OP. Cit., P.524.

(18) K. T. G. P., Admission of the Sublime Porte into the European System. Guarantee of Independence of Ottoman Empire, Doc. No. 61, P. 320 .

(19) Studies in Diplomatic History, (London, 1933) , P. 122.

(20) K. T. G. P., Admission of the Sublime Porte into the European System. Guarantee of Independence of Ottoman Empire, Doc. No. 61, P. 320.

(٢١) للتفصيل عن أسباب حرب القرم انظر:
نغم عبد الهادي مهدي حسن، المصدر السابق، ص ص ٤٩- ٩١.

(22) Hugh McKinnon Wood, " The Treaty of Paris and Turkey's Status in International Law" , The American Historical Review, Vol. 37, No.2, (Apr.,1943), P.263-4.

(23) Anderson, The Eastern Question…, P. 120-4.

(٢٤) هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية، ص ١٨٠.

(25) Henderson, G. B. " The Two Interpretations of the Four Points, December 1854" The English Historical Review Vol. 52, No. 205, (Jan.,1937), P. 48.

(26) Ibid., P.49 .

(27) Wood, OP. Cit., P. 265 .

(٢٨) أعلنت بريطانيا الحرب ضد روسيا السابع والعشرين من آذار ١٨٥٤ ، فيما أعلنت فرنسا الحرب في اليوم التالي: هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية، ص ١٩٠.

(٢٩) British and Foreign State Papers, Vol. 44, 1853-5, (London, 1865), P.82. (B. F. S. P.) وسنرمز للكتاب بـــ

(30) Henderson, OP. Cit., P .

(٣١) ولد الأمير الكسندر ميخائيلوفيتش غورجاكوف Gorchakov Aleksand Mikhailovich، في الخامس عشر من تموز ١٧٩٨، في سان بطرسبورغ لأسرة نبيلة، دخل السلك الدبلوماسي بعد تخرجه عام ١٨١٧، أصبح عضوا الوفود الروسية التي شاركت

(٣٢) في المؤتمرات الأوربية خلال الأعوام (١٨٢٠-١٨٢٢) عين سفيراً لبلاده في فيينا ١٨٥٤-١٨٥٦، في نيسان ١٨٥٦ تولى حقيبة الخارجية، رقي إلى درجة مستشار الإمبراطورية عام ١٨٦٧، استقال من وزارة الخارجية عام ١٨٨٢، وتوفي في الحادي عشر من آذار ١٨٨٣ في بادن في ألمانيا ونقل جثمانه ليدفن في مسقط رأسه:
The New Encyclopaedia Britannica, Vol. IV, P. 633.

(33) Wood, OP. Cit., P. 265 .

(34) Puryear, OP. Cit., P.357.

(35) Henderson, OP. Cit., P. 49.

(٣٦) نغم عبد الهادي مهدي حسن، المصدر السابق، ص ١٦٠.

(٣٧) سياسي ودبلوماسي فرنسي، ولد في باريس في التاسع عشر من تشرين الثاني ١٨٠٥، درس القانون، ثم دخل السلك الدبلوماسي، شغل منصب مدير الشؤون التجارية في وزارة الخارجية عام ١٨٤٠، انتخب عضواً في الجمعية التأسيسية بعد ثورة ١٨٤٨، أصبح وزيراً للخارجية (١٨٤٨- ١٨٤٩)، ثم عين سفيراً لبلاده في لندن (١٨٤٩- ١٨٥٠) أصبح أول وزير للخارجية (تموز ١٨٥٢- ١٨٥٥) في عهد الإمبراطورية الفرنسية الثانية (١٨٥٢- ١٨٧٠) توفي في الأول من آذار ١٨٨١، في باريس:

Spuler, B., Rulers and Governments of the World, 1492 to 1929, Vol. 2, (Browker, 1977), PP. 186-190.

(38) B. F. S. P., Vol. 45, PP. 92; relating to the Negotiations at Vienna on the Eastern Question (December, 1854-April 1855) Part XIII. (1854-5) Accounts and Papers.Vol. LV. C. 1959, Sitting of 29 April, P. 38.

(٣٩) وهو محمد أمين علي باشا، سياسي ورجل دولة عثماني، ولد في الخامس من آذار ١٨١٥، في اسطنبول، دخل الخدمة الحكومية إذ كان يجيد لغات عدة كالانكليزية والفرنسية، شغل عدد من المناصب الرفيعة، فقد أصبح سفيراً لبلاده في لندن (١٨٤١- ١٨٤٤)، كما أصبح وزيراً للخارجية لخمس مرات: (أيلول ١٨٤٦- نيسان١٨٤٨)؛ (حزيران ١٨٤٨- آب ١٨٥٢)؛ (تشرين الثاني١٨٥٤- أيار ١٨٥٦)؛ (٦- ١٢ تشرين الثاني ١٨٥٦)؛ (آب ١٨٥٧- كانون الثاني ١٨٥٦)، كما تولى منصب الصدر الأعظم لخمس مرات أيضا: (آب- تشرين الأول ١٨٥٢)، (أيار ١٨٥٥- كانون الأول ١٨٥٦)، (كانون الأول ١٨٥٨- تشرين الأول ١٨٥٩)، (آب- تشرين الثاني ١٨٦١)، (شباط ١٨٦٧-أيلول ١٨٧١)، يعد من رموز حركة الإصلاح العثمانية، مثل الدولة العثمانية في مؤتمر باريس، توفي في السابع من أيلول ١٨٧١:

S. Shaw, and Ezel Kural Shaw, History of Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. II, (London, 1978), PP. 438-9; E. D. Akarli, Belgelerle Tanzimat. Osmanlı Sadrıazamlarından Ali ve Fuad Paşalarin Siyasi Vasiyetnameleri ,(İstanbul 1978), PP. 2-8.

(40) B. F. S. P., Vol. 45, PP. 97 .

(41) Ibid., Vol. 45 P. 97.

(42) Ibid., Vol. 45, P. 97.

(43) Wood, OP. Cit., P. 265 .

(44) Phillipson and Buxton, OP. Cit., P. 93.

(٤٥) واليوسكي: ولد الكونت الكسندر كولونا واليوسكي Count Alexander Colonna Walewski في (٤ ايار ١٨١٠) في واليوسي Walewice قرب وارشو

في بولندا، سياسي ورجل دولة فرنسي، وهو ابن غير شرعي للإمبراطور نابليون الأول من عشيقته البولندية الكونتيسة ماريا واليوسكايا، وعلى اثر وصول نابليون الثالث إلى عرش فرنسا عينه سفيراً

(٤٦) لفرنسا في العاصمة البريطانية، أصبح وزيراً للخارجية (أيار ١٨٥٥-تشرين الأول ١٨٦٠) خلفا لدروين دي لويس. ترأس مؤتمر باريس ١٨٥٦، توفي في (٢٧ أيلول ١٨٦٧):

The New Encyclopaedia Britannic, Vol. 23, P. 299; Spuler, Op. Cit., Vol. 2, P. 190.

(47) Wood, OP. Cit., P. 267 .

(48) Quoted in Ibid ،.

(49) Quoted in Ibid،.

(50) Quoted in Ibid ،.

(51) Ibid., P. 268.

(52) K. T. G. P., Admission of the Sublime Porte into the European System. Guarantee of Independence of Ottoman Empire, Doc. No. 61, P. 320.

(53) Treaty Guaranteeing the Independence and integrity of the Ottoman Empire, Austria, France, and Britain 15 April 1856, Cited in C, Hurwitz, Diplomacy in the Near and Middle East A Documentary Record: 1535- 1914, Vol.1, Doc.. No. 67, 156.) D. N. M. D. R) وسنرمز للكتاب بـ

(٥٤) الكسندر الثاني: هو الكسندر نيكولافتش Alexander Nikolayrich ، خلف والده نيكولاس الأول، ولد في موسكو في (٢٩ نيسان ١٨١٨) اغتيل سان بطرسبورغ في (١٣ آذار ١٨٨١) على يد طالب بولندي على اثر قنبلة يدوية ألقاها على موكبه:

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. I, P. 222.

(55) Temperley, OP. Cit., P.528 .

(56) D. N. M. D. R., Convention Limited Naval Force in the Black Sea, Signed by Russia and the Ottoman Empire Limiting their Force in the Black Sea, Signed at Paris, March, 1856, Doc. No. 66, P. 156.

(57) K. T. G. P., CONVENTION between Great Britain, Austria, France, Prussia, Russia, and Sardinia, on the one part, and the Sultan, on the other part, respecting the Straits of the Dardanelles and of the Bosphorus. Signed at Paris, 30th March, 1856. Ratifications exchanged at Paris, 27th April, 1856, Doc.. No. 62, PP. 328.

(٥٨) اللورد أبردين: هو جورج هاملتون غوردون أبردين George Hamilton Gordon Aberdeen رجل دولة وسياسي بريطاني ولد في الثامن والعشرين كانون

الثاني ١٧٨٤، أصبح وزيراً للخارجية لمرتين الأولى (حزيران ١٨٢٨- نيسان ١٨٣٠)؛ الثانية (أيلول ١٨٤١-تموز ١٨٤٦). أصبح رئيساً للوزراء (كانون الأول ١٨٥٢-شباط ١٨٥٥). توفي في الرابع عشر من كانون الأول ١٨٦٠:

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. 1, p.21

(٥٩) ولد هنري رتشارد شارلز ويلسي Henry Richard Charles Wellesley، الشهير باللورد كاولي بين عامي (١٨٤٧- ١٨٥٧)، ولد في السابع عشر من حزيران ١٨٠٤، في لندن، وهو ابن شقيق دوق ولينغتون Duke of Wellington، دخل السلك الدبلوماسي، وأصبح سفيراً لبلاده في باريس (١٨٥٢- ١٨٦٧)، توفي في الخامس عشر من تموز ١٨٨٤، في لندن:

http://en.wikipedia.org/wiki/Henry_Wellesley,_1st_Earl_Cowley

(60) Quoted in Temperley, OP. Cit., Part. 2, P. 525.

(61) Ibid،.

(٦٢) اللورد كلارندون: هو جورج وليم فرديك فليرز كلارندون George William Frederick Villiers Clarendon، رجل دولة بريطاني ولد في لندن (١٢ كانون الأول ١٨٠٠)، عمل في بداية حياته السياسة في السلك الدبلوماسي وعين عام ١٨٣٣ سفيراً لبلاده

(٦٣) في اسبانيا، حصل في عام ١٨٣٨، على لقب الأيرل، تولى وزارة الخارجية ثلاث مرات: الأولى (١٨٥٣-١٨٥٨)؛ (١٨٦٥-١٨٦٦)؛ (١٨٦٨-١٨٧٠) توفي ٢٧ حزيران ١٨٧٠:

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. II, P. 965.

(64) Temperley, OP. Cit., Part. 2, P. 531.

(٦٥) ولد شارلز وود في العشرين من كانون الأول ١٨٠٠، في يوركشاير Yorkshire، شغل مناصب رفيعة، إذ أصبح وزيراً للخزانة (تموز ١٨٤٦- شباط ١٨٥٢) في حكومة جون روسل الأولى، وزيراً للبحرية (آذار ١٨٥٥- شباط ١٨٥٨) في حكومة بالمرستون الاولى، وزيراً لشؤون الهند (حزيران ١٨٥٩- شباط ١٨٦٦) في حكومتي بالمرستون الثانية، وروسل الثانية، توفي في الثامن من آب ١٨٨٥):

Spuler, Op. Cit., Vol. 2, PP. 593- 8.

(٦٦) سيباستوبول Sebastopol، وتلفظ بالروسية سيفاستوبول Sevastopol مدينة وقاعدة بحرية روسية، حاليا تحت السيادة الأوكرانية، تقع جنوب شبه جزيرة القرم على شاطئ ضيق يعرف باسم خليج سيباستوبول نسبة إلى المدينة، كان الاستيلاء على القاعدة من الأهداف الإستراتيجية للقوات البريطانية والفرنسية في حرب القرم لأن تدميرها يحمي المضائق والعاصمة العثمانية من الروس، وقد فرض الحلفاء حصارا بحريا وبريا على المدينة وقاعدتها البحرية استمر لمدة عام تقريبا، وكان من نتائج مؤتمر السلام في باريس ١٨٥٦ أن تحولت القاعدة البحرية إلى مجرد ميناء بحري للسفن التجارية.

(67) The New Encyclopaedia Britannica, Vol. IX, P.83.

(68) Temperley, OP. Cit., Part. 2, P. 532.

(69) Ibid., PP.532-3 .

(70) Ibid.,P. 533.

(٧١) وهنري جون تامبل Henry Joh Tomple Palmrston ،سياسي ورجل دولة بريطاني، ولد في العشرين من تشرين الأول ١٧٨٤، من أسرة ارستقراطية. أصبح عضوا في مجلس العموم البريطاني عام ١٨٠٧، أصبح وزيرا للبحرية (١٨٠٧-١٨٠٩) ووزيرا للحرب (١٨٠٩- ١٨٢٨)، ووزيراً للخارجية (تشرين الثاني ١٨٣٠- آب ١٨٤١) باستثناء

(٧٢) المدة (كانون الأول ١٨٣٤- نيسان١٨٣٥) حينما انتقلت الوزارة من حزب الأحرار إلى المحافظين وكذلك خلال الأعوام (تموز ١٨٤٦ - كانون الأول١٨٥١)، ووزيرا للداخلية (١٨٥٢- ١٨٥٥) رئيسا للوزراء لمرتين (شباط ١٨٥٥-١٨٥٨)؛ (حزيران ١٨٥٩- تشرين الأول ١٨٦٥) توفي في مكتبه في الثامن عشر من تشرين الأول ١٨٦٥:

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. VI, P.702.

(73) K. T. G. P., Moldavia and Wallachia placed under Suzerainty of the Porte enjoying an Independent National Government. Treaty of peace between Russia and Turkey, Signed at Adrianople, 14th September, 1829, Vol.1, Doc. No. 25, PP. 190-1; Anderson, The Eastern Question…, P. 72.

(74) Ibid., Rectification of Frontier of Bessarabia, GENERAL TREATY of Peace between Great Britain, Austria, France, Prussia, Russia, Sardinia, and Turkey. Signed at Paris, 30th March, 1856. Ratifications exchanged at Paris, 27th April, 1856, Doc. No. 61, PP. 323- 4.

(75) Temperley, OP. Cit., Part. 2, P. 534 .

(76) Ibid., P. 535.

(77) Ibid., P. 536.

(78) Ibid., PP.532-3

(79) B. H. Sumner, Russia and the Balkans 1820-1880 ,(London, 1937), PP. 18-35.

(80) Temperley, OP. Cit., Part. 2, P. 534 .

(81) Ibid., P . 543.

(82) B. Jelavich, St. Petersburg and Moscow Tsarist and Soviet Foreign Policy 1814-1974, (London, 1974), P.135- 6.

(83) Hugh Seton- Watson, The Russian Empire 1801-1917, (Oxford University press,1967), P. 430.

(84) Ibid،.

(85) W. L. Langer, European alliances and alignments 1871- 1890, (New York, 1966), P. 3.

(86) Seton- Watson, OP. Cit., P. 432-3.

أ. ج. ب. تايلور ، الصراع على سيادة أوربا ١٨٤٨-١٩١٨، ترجمة فاضل جتكر، (كلمة والمركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٩)، ص ١٧٩؛

(٨٧) J. E. Rodes, Germany: a history, (London, 1964), PP.342-6.

(٨٨) تايلور، المصدر السابق، ص٢٤٦؛ مهدي صالح هادي الجبوري، ألمانيا ١٧٨٩-١٨٧١ دراسة في دور بروسيا في توحيد ألمانيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤ ص ٢٦٧.

(89) Jelavich, St. Petersburg and Moscow..., P.136.

(90) Langer, OP. Cit., P. 3.

(91) Seton- Watson, the Russian Empire…, P.331.

(92) N. H. Howard, The Problem Of Turkish Straits, (Washington, 1947), Doc. No. X, XI, P.17 .

(٩٣) مهددي صالح هادي الجبوري، المصدر السابق، ص٢٢٧؛

M. Dill, Germany: A modern history, (the university of Michigan press, 1961), PP. 124- 5 .

(94) E. Mosley, Russian Diplomacy and opening of the Eastern question in 1838 and 1839, (Harvard university peress, 1934), P. 25.

(٩٥) نغم عبد الهادي مهدي حسن، المصدر السابق، ص٨٢.

(96) The Austro- Hungarian Compromise (Ausgleich) of October 1867, Cited in G. A. Kertesz,)Selected and Edited(, Documents in Political History of the European Continent 1815- 1939, (Oxford University Press, 1970), Doc. No. 72, PP. 153- 5. (D. P. H. E. C (. وسنرمز للكتاب بـ

(97) Jelavich, the Ottoman Empire…, P. 8.

(98) Langer, OP. Cit., P. 3 .

(99) Jelavich, Petersburg and Moscow…, P. 176.

(100) Seton- Watson, the Russian Empire…, P. 322.

(101) Jelavich, the Ottoman Empire …, p. 5.

(102) Temperley, OP. Cit. Part. 1, P. 387.

(103) Anderson, the Eastern question…, P. 149.

(١٠٤) تايلور، المصدر السابق، ص ص ٢٥٦- ٢٥٧.

(105) Jelavic, the Ottoman Empire…, p.6.

(106) Ibid،.

(107) D. P. H. E. C., French Announcement to the Prussian Government of the causes of with Prussia, Doc. No. 96, P. 202.

(108) M. Howard, the Franco- Prussia war, the Germany invasion of France 1870- 1871 (London, 1967), PP. 203- 4 .

(١٠٩) (( )) جون روسل (John Russell (1792-1878 سياسي ورجل دولة بريطاني ولد في لندن في (١٨آب ١٧٩٢) تزعم حزب الأحرار لمرات عدة، أصبح ووزيراً للخارجية لمرتين (كانون الأول ١٨٥٢- شباط ١٨٥٣)؛ (حزيران ١٨٥٩- تشرين الأول١٨٦٥)، ورئيساً للوزراء لمرتين (حزيران ١٨٤٦- شباط ١٨٥٢)؛ (تشرين الأول ١٨٦٥- حزيران ١٨٦٦):

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. Vll, p. 723.

(110) Quoted in Temperley, OP. Cit. Part. 2, P. 529 .

(١١١) وهو وليم ايوارت غلادستون William Ewart Gladstone سياسي ورجل دولة بريطاني ولد في التاسع والعشرين من كانون الأول ١٨٠٩ في مدينة ليفربول. أصبح عضوا في مجلس العموم ممثلا لحزب المحافظين عام ١٨٣٢، إلا انه اتجه بعد ذلك إلى حزب الأحرار، تزعم حزب الأحرار بعد وفاة بالمرستون ثم رئيسا للوزراء لأربع مرات (كانون الأول ١٨٦٨ – شباط ١٨٧٤)، (نيسان ١٨٨٠-حزيران ١٨٨٥)، (شباط ١٨٨٦-تموز ١٨٨٦)، (آب ١٨٩٢- آذار ١٨٩٤):

The New Encyclopaedia Britannica, Vol. IV, P. 565.

(112) ( )Quoted in Temperley, OP. Cit. Part. 2, P. 529.

(113) S. Shaw, and Ezel Kural Shaw, History of Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. II, (London, 1978), P.138.

(114) Temperley, OP. Cit. Part. 2, PP. 529- 30 .

(١١٥) دبلوماسي بريطاني، ولد في الثلاثين من تموز ١٨١٧، دخل السلك الدبلوماسي، آذ شغل منصب الوزير المفوض في العاصمة الدنماركية كوبنهاكن (١٨٥٨- ١٨٥٩) والسفير البريطاني في الدولة العثمانية (١٨٦٧- ١٨٧٧) ، كما أصبح سفيراً في عاصمة النمسا- المجر(١٨٧٧- ١٨٨٤)

(116) http://en.wikipedia.org/wiki/Henry_Elliot.

(١١٧) نقلاً عن نغم عبد الهادي مهدي حسن، المصدر السابق، ص٢٠٦.

(١١٨) سياسي ورجل دولة، ولد في لندن في الحادي عشر من آذار ١٨١٥، من عائلة ارستقراطية، دخل الحياة السياسية وأصبح عضواً في لبرلمان البريطاني منذ عام ١٨٣٧، تولى الكثير من المناصب الوزارية، أصبح وزيراً للخارجية لثلاث مرات (كانون الأول ١٨٥١- شباط ١٨٥٢)؛ (تموز ١٨٧٠- شباط ١٨٧٤)؛ (نيسان ١٨٨٠- حزيران ١٨٨٥)، عرفت سياسته بـ "العزلة المجيدة" توفي في الحادي والثلاثين من آذار ١٨٩١:

(119) The New Encyclopaedia Britannica, Vol. IV, PP.681-2; Spuler, Op. Cit., Vol.2, P. 661.

(120) Al- Amir, Yakthan Sadoun, British Reaction to Germanys Ottoman Policy 1870- 1885, Vol. 1, Unpublished Ph. D. Thesis, (University of Bradford, Britain, 1978), P. 39.

(121) http://tr.wikipedia.org/wiki/Kostaki_Musurus_Paşa

(122) Jelavich, the Ottoman Empire…,P. 34.

(123) AL- Amir, Op. Cit, Vol.1, P. 40.

(124) Spuler, Op. Cit., Vol.2, P.527.
(125) Jelavich, Ottoman Empire…, P.26.
(126) Quoted in Al- Amir, Op. Cit., Vol.1, P. 40.
(127) Jelavich, Ottoman Empire…, P. 27.
(128) Ibid ،.
(129) AL- Amir, Op. Cit, vol.1, p40 .
(130) Granville to Queen victoria 16 Burton Street, 12th Nov 1780., in The Letters of Queen Victoria, Second Series, A selection from her Majesty's Correspondence and Journal between the Years 1862 and 1878, George Earle Bucke (ed), Vol. II, 1870-1878, (London, 1926), PP. 83.(L. Q. V وسنرمز للكتاب بـ .)
(١٣١) نغم عبد الهادي مهدي حسن، المصدر السابق، ص٢١١.
(132) http://en.wikipedia.org/wiki/Philipp_von_Brunnow.
(133) AL- Amir, Op. Cit, Vol.1, p41.
(134) L. Q. V., Vol. II, Glodstone to Queen Victoria Dowing Street, 11th Nov. 1870, P. 81.
(135) Ibid., Vol. II, Granville to Queen Victoria, 16 Burton Street, 12th Nov., 1870, P. 83 .
(136) AL- Amir, Op. Cit, Vol. 1, P. 41.
(137) Quoted in Ibid،.
(138) Jelarich, The Ottoman Emprie…, P.34.
(139) Quoted in W. E. Mosse, "The End of the Crimean System England, Russia and Neutrality of the Black Sea, 1870- 1", in the English Historical Review, Vol. LXVII, (Oct., 1932), P. 172.
(١٤٠) للتفاصيل عن سياسة وليم غلادستون تجاه القضية الايرلندية انظر:
سهيلة شندي عوان راضي البيدري، وليم غلادستون والقضية الايرلندية ١٨٦٨-١٨٩٤، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ٢٠٠٥، ص ص ٨١-٢٣٩.
(141) Quoted in Jelavich, The ottoman Empire …, P. 34.
(142) Moss, The End of the Crimean system…, P. 189 .
(143) Supler, Op. Cit., Vol.2, P. 602.
(144) Mosse, Op. Cit., p.173.
(145) W. E. Mosse, "Public Opinion and Foreign Policy: the British Public and the War- Score of Nobmber 1870", in the Historical Journal, Vol. I, (1963), P. 56.
(146) Quoted in Jelavich, the Ottoman Empire…, P.35 .
(147) Al- Amire Op. Cit., Vol. 1, P. 41.
(148) L. Q. V., Granville to queen victoria, 16 Bruton Street, 11 Nov., 1870, Vol. II, P.83.

(149) Ibid., The Crown Princess of Prussia to Queen Victoria, Haburge, 7 Nov. 1870, PP. 79- 80 .

(150) Al- Amire, Op. Cit., Vol. 1, P. 42.

(151) L. Q. V., Vol. 11., Queen victoria to Granville…, PP. 85- 6.

(١٥٢) نغم عبد الهادي مهدي حسن، المصدر السابق، ص٢١٩.

(153) Jelavich, The Qttoman Empire…., P. 36.

(١٥٤) ولد في الثالث عشر من كانون الأول ١٨٠٩، في درسن (حاليا في ألمانيا)، شغل منصب رئيس وزراء إمارة سكسونيا (١٨٥٣- ١٨٦٦)، وفي شباط ١٨٦٧، كلفه الإمبراطور فرانسيس جوزيف بحمل حقيبة وزارة خارجية النمسا. كان له دور مهم في التوصل إلى تسوية "وفاق" (اوستلاخ Ausgleich) في تشرين الأول ١٨٦٧، التي أسفرت عن إنشاء الحكم الثنائي النمسا- المجر. أصبح أول وزيراً لخارجية النمسا- المجر(كانون الأول ١٨٦٧- تشرين الثاني ١٨٧١) توفي في الرابع والعشرين من تشرين الأول ١٨٨٦:

Spuler, Op. Cit., Vol.2, PP. 26- 8.

(155) Ibid., P. 37.

(156) نغم عبد الهادي مهدي، المصدر السابق، ص٢٢٦.

(157) Jelavich, The Ottoman Empire…, P.39.

(158) ( )Quoted in Ibid., P.38.

(159) Ibid., PP. 38, 41.

(160) Al- Amire, Op. Cit., Vol. 1, P. 46.

(161) Quoted in Jelavich, The Ottoman Empire…, PP.41-2 .

(162) ( )Granville to Gladstone 10 December, 1870, in The Political Correspondence of Mr. Gladstone and Lord Granville, 1868- 1876, A. Ramm (ed) Vol., P. 181 .

(163) Jelavich, The Ottoman Empire…, P.42-3.

(164) Quoted in Ibid., P.43.

(١٦٥) نغم عبد الهادي مهدي، المصدر السابق، ص٢٢٨.

(166) Quoted in Jelavich, The Ottoman Empire…, P.171-5.

(167) ( )Moss, The End of the Crimean system…, P. 180.

(168) ( )A. & P., Annex in Protocol. No.1, Sitting of 17 January, 1871, PP.7-8 .

(169) ( )Jelavich, The Ottoman Empire…,P .

(170) Jelavich, The Ottoman Empire…,P. 4; AL- Amir, Op. Cit., Vol.1, P.48.

(١٧١) نغم عبد الهادي مهدي حسن، المصدر السابق، ص٢٣٤.

(172) Al- Amir, Op. Cit., Vol.1, P. 48.

(173) Treaty of London, 13 March 1871, Cited in M. S. Anderson, The Great Powers And The Near East 1774-1923, (London , 1970) , P. 85.
(174) Quoted in AL- Amire, Op. Cit., Vol.1, PP. 51- 2.
(175) Ibid., P. 53.

المصادر:

١. ج. ب. تايلور ، الصراع على سيادة أوربا ١٨٤٨-١٩١٨، ترجمة فاضل جتكر، (كلمة والمركز الثقافي العربي، بيروت، ٢٠٠٩).
٢. مهدي صالح هادي الجبوري، ألمانيا ١٧٨٩-١٨٧١ دراسة في دور بروسيا في توحيد ألمانيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، ٢٠٠٤ .
٣. نغم عبد الهادي مهدي حسن، مضيقا البسفور والدردنيل في الدبلوماسية الأوربية ١٨٥٣- ١٨٧١ دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية للبنات- جامعة بغداد، ٢٠١٣.
٤. هاشم صالح التكريتي، المسألة الشرقية المرحلة الأولى ١٧٧٤-١٨٥٦ ، (بغداد، ١٩٩٠) .

1. Al- Amir, Yakthan Sadoun, British Reaction to Germanys
2. Ottoman Policy 1870- 1885, Vol. 1, Unpublished Ph. D. Thesis, (University of Bradford, Britain, 1978), P. 39.
3. B. H. Sumner, Russia and the Balkans 1820-1880 ,(London, 1937)
4. B. Jelavich, St. Petersburg and Moscow Tsarist and Soviet Foreign Policy 1814-1974, (London, 1974)
5. B. Jelavich, The Ottoman Empire the Great Powers and the Straits Question 1870-1887, (Indiana University Press, 1973)
6. British and Foreign State Papers, Vol. 44, 1853-5, (London, 1865).
7. E. Mosley, Russian Diplomacy and opening of the Eastern question in 1838 and 1839, (Harvard university peress, 1934)
8. F. E. Bailey, British Policy and The Turkish Reform Movement A Study in Anglo – Turkish Relating 1826-1853, (New York, 1970)
9. Granville to Queen victoria 16 Burton Street, 12th Nov

10. ،١٧٨٠in The Letters of Queen Victoria, Second Series, A selection from her Majesty's Correspondence and Journal between the Years 1862 and 1878, George Earle Bucke (ed), Vol. II, 1870-1878, (London, 1926)
11. Henderson, G. B. " The Two Interpretations of the Four Points, December 1854" The English Historical Review Vol. 52, No. 205, (Jan.,1937.)
12. Hugh McKinnon Wood, " The Treaty of Paris and Turkey's Status in International Law" , The American Historical Review, Vol. 37, No.2, (Apr.,1943)
13. Hugh Seton- Watson, The Russian Empire 1801-1917, (Oxford University press,1967)
14. J. C. Hurewitz, "Russia and the Turkish Straits: A Revolution of the Origins of the Problem " , World Politics, Vol. 14, No. 4, (Jul., 1962).
15. M. Howard, the Franco- Prussia war, the Germany invasion of France 1870- 1871 (London, 1967)
16. M. S. Anderson, The Eastern Question 1774- 1923 A Study in International Relations, (London , 1970), PP. XII-XVIII .
17. N. H. Howard, The Problem Of Turkish Straits, (Washington, 1947), Doc. No. X, XI.
18. W. E. Mosse, "The End of the Crimean System England, Russia and Neutrality of the Black Sea, 1870- 1", in the English Historical Review, Vol. LXVII, (Oct., 1932)
19. S. Shaw, and Ezel Kural Shaw, History of Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. II, (London, 1978).
20. Sir Charles Webster, The Foreign Policy of Palmerston 1830-1841. Britain the Liberal Movement and The Eastern Question, Vol. 2, (London, 1951).
21. W. E. Mosse, "Public Opinion and Foreign Policy: the British Public and the War- Score of Nobmber 1870", in the Historical Journal, Vol. I, (1963)
22. W. L. Langer, European alliances and alignments 1871-1890, (New York, 1966).

23. A. & P., Annex in Protocol. No.1, Sitting of 17 January, 1871 .
24. Granville to Gladstone 10 December, 1870, in The Political Correspondence of Mr. Gladstone and Lord Granville, 1868- 1876, A. Ramm (ed) Vol .
25. Harold Temperley, "The Treaty of Paris of 1856 and its Execution", Journal of Modern History, Vol. IV, No.4،
26. Part. II, (Dec.,1932), P.523; Integrity and Independence of Ottoman Empire, GENERAL TREATY of Peace between Great Britain, Austria, France, Prussia, Russia, Sardinia, and Turkey. Signed at Paris, 30th March, 1856. Ratifications exchanged at Paris, 27th April, 1856, Key Treaties for the Great Powers 1814-1914،
27. Selected and Edited by Michael Hurst, Vol. 1, 1814-1870, (Oxford University Press , 1970), Doc. No. 61 .
28. J. E. Rodes, Germany: a history, (London, 1964), PP.342-6.
29. M. Dill, Germany: A modern history, (the university of Michigan press, 1961)
30. S. Shaw, and Ezel Kural Shaw, History of Ottoman Empire and Modern Turkey, Vol. II, (London, 1978)
31. E. D. Akarli, Belgelerle Tanzimat. Osmanlı Sadrıazamlarından Ali ve Fuad Paşalarin Siyasi Vasiyetnameleri ,(İstanbul 1978)
32. Spuler, B., Rulers and Governments of the World, 1492 to 1929.
33. The New Encyclopaedia Britannic, Vol. 23, P. 299; Spuler, Op. Cit., Vol. 2.
34. The New Encyclopaedia Britannica, Vol. IV, PP.681-2; Spuler, Op. Cit., Vol.2.
35. V. J. Puryear, England, Russia, and, the Straits Question 1844-1856, (London 1965)
36. http://en.wikipedia.org/wiki/Philipp_von_Brunnow.
37. http://tr.wikipedia.org/wiki/Kostaki_Musurus_Paşa
38. http://en.wikipedia.org/wiki/Henry_Elliot.

Article VII of the Treaty of Paris in 1856 And the position of the major European countries, including

Phd. Ahmed N. Ibrahim
College of art
Baghdad University

(Abstract)

The issue of the survival of the Ottoman Empire during the nineteenth century, a controversial topic in European diplomacy, was what was called the "Eastern Question" containing the fate of this country and its regions sprawling one of the hottest topics in the diplomatic major European powers of that century , it has raised the issue of control of the property of The Ottoman Government intense debate and led to conflicts between the four powers (Austria, Britain, France, Russia) . And reflected a negative look at European countries The negative of the Ottoman Empire and the situation is more difficult in the interior of lots, since RPR placed since the eighteenth century (losing battles, financial disasters, administrative chaos, uprisings and revolutions), which European countries gave an opportunity to intervene and control the destiny of the country and its destiny.